



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

لغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

أبريل - يونيو ٢٠٢٣ م

الجزء : ١

العدد : ٨

مَا زِيدَ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي مَسَائِلِ النَّحْوِ دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

What is Added to the Well-Known in
Grammatical Issues
An Analytical and Descriptive Study

د. نواف بن أحمد بن عثمان حكيم

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب بشرورة - جامعة نجران

البريد الإلكتروني: abumaan12@gmail.com

المُلخَص

تُعنى هذه الدراسة بالزيادات التي زادها بعض النحويين على ما هو مشهور في الدرس النحوي، ولست أعني بمصطلح (الزيادة) في هذا البحث المصطلح النحوي الذي يُرادُ به الحشو، أو الصلة عند بعضهم، وهو عدم تغيير المعنى الأصلي في الكلام، بمعنى أن هذه الحروف الزائدة وجودها وعدمها سواء من حيث اللفظ، وإنما أردت بـ(الزيادة) معناها اللغوي، وهو مجاوزة الحدِّ المعلوم، والقُدْر المعروف.

وستتركز الدراسة على الزيادة في الأبواب النحوية العامة، والموضوعات الرئيسة، وقد قمت بجمع المسائل المتعلقة بذلك، ثم درست كل زيادة على حدة، مبيِّناً آراء النحويين فيها، والخلاف الذي دار حولها، وذيَّلْتُ كل مسألة برأيي الخاص حيالها.

وقد جعلت الدراسة في مقدمة، ومدخل حرَّرتُ فيه مصطلحات العنوان، ومبحثين، الأول: ما زَيْدٌ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي الْمَسَائِلِ النَحْوِيَّةِ، وفيه عشرة مسائل، والثاني: ما زَيْدٌ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي الْمَسَائِلِ الصَّرْفِيَّةِ، وفيه مسألتان، ثم أردفت خاتمة البحث، وأودعت فيها أبرز ما وقفت عليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: المشهور في مسائل النحو، وزاد بعض النحويين، أقسام الكلام، المفعول منه، صيغ التعجب.

Abstract

The study is concerned with the term “az-Ziyadah” (addition) applied by some grammarians which is well known in the Grammar lesson. I don’t mean with “az-Ziyadah” (addition) as a grammatical term the wordiness or “*al-Şilah*” (the relative clause) as known by others, which is unchanging of the original meaning of the speech, in other words, it is the added letters in which adding or deleting them are equal as a term. Rather, I meant by the term “az-Ziyadah” its literal meaning which is exceeding the known limit or the known meaning amount.

The study will focus on the term “az-Ziyadah” in the general grammatical chapters and the main topics, collected the issues related to that, then studied it separately, indicating the opinions of the grammarians in it, mentioned the difference opinions and appended each issue with the researcher’s own opinion.

The study consisted of an introduction, and an overview which included a definition of the terms mentioned the title, and two chapters, the first: what is added to the well-known in grammatical issues, and it included ten issues, and the second chapter: what is added to the well-known in morphological issues, and there are two issues, then the conclusion of the research, which included the most prominent findings.

Keywords: the well-known in the grammatical issues, some grammarians added, speech divisions, causative object, Exclamation forms.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء، وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الخلاف النحوي وُجِدَ منذ بدايات تدوين النحو العربي، لا سيما في مسائل النحو الفرعية، وقد اتسعت رقعته باتساع النحو، ومدارسه، ومذاهبه، وعلمائه، فلا تكاد تجد مسألة إلا ولها نصيب من ذلك الخلاف، سواء كانت بين مذهب وآخر، أم في المذهب الواحد، وقد حفظت لنا التراجم مصنفات اهتمت بالخلاف منذ القرن الثالث الهجري تقريباً، ومن ذلك: كتاب (المذهب في النحو)^(١) لأبي علي أحمد الدينوري ت سنة (٢٨٩هـ)، (واختلاف النحويين)^(٢) لأحمد بن يحيى بن سيار المشهور بثعلب ت سنة (٢٩١هـ)، (والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون)^(٣) لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ت سنة (٢٩٩هـ)، (والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت سنة (٣٣٧هـ)، (والاختلاف)^(٤) لعبيد الله بن محمد بن جعفر الأزدي

(١) ينظر صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، "الوافي بالوفيات"، تحقيق أحمد الأرناؤوط، (بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ)، ١٧٧/٦؛ والفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة"، (ط ١، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م)، ٧١.

(٢) ينظر ابن النديم، محمد بن إسحاق الوراق، "الفهرست"، تحقيق إبراهيم رمضان، (ط ٢، بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٧م)، ١٠٠.

(٣) المصدر السابق ١٠٩.

(٤) ينظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "بغية الوعاة"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٩م)، ١٢٨/٢.

ت سنة (٣٤٨هـ)، (والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري ت سنة (٥٧٧هـ)، (والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البقاء العكبري ت سنة (٦١٦هـ)، (وإتلاف النصر) لعبد اللطيف الزبيدي ت سنة (٨٠٢هـ)، والثلاثة الأخيرة من هذه الكتب مشهورة. فهذه المصنفات جمعت جزءاً كبيراً من الخلاف الذي دار بين النحويين، خاصة بين مدرستي البصرة والكوفة.

وإن كان قد تنوّعت هذه الخلافات وتعدّدت مشاربها، وتباينت أشكالها، حتى إننا نجد في المسألة الواحدة خمسة وجوه أو أكثر، وهذا النوع من الخلافات كثيرٌ جداً، إلا أنَّ الناظر في أبواب النحو وموضوعاته الرئيسة، وتقسيماته المشهورة، وأركانه الثابتة، يجدها مستقرّةً في كثيرٍ من الأحوال، ثابتةً عند معظم العلماء، ولو وُجدَ خلاف فهو في المصطلحات، لكنَّ ثمةً خروجاً عن هذا الاستقرار عند بعض النحويين؛ حيث إنَّهم أضافوا أشياءً خارجةً عن المؤلف، وزادوا أقساماً، وصيغاً، وأسماءً مباحنة لما عليه الجمهور، ثم ذكروا أسباباً يبررون بها مواقفهم، ويعلّلون بها آراءهم.

ويهدف البحث إلى دراسة وتحلية الزيادات التي وردت في الموضوعات النحوية الرئيسة، والمسائل الثابتة التي زاد عليها بعض النحويين مما هو مخالف للمشهور، ومعرفة مدى قبولها من عدمه؛ إذ إنَّ هذه الزيادات - في معظمها - زادها علماء معتبرون، وفي أبواب نحوية مهمة، فهي جديرة بالدراسة، والاهتمام، وإن كانت مخالفة لما عليه الجمهور. **ينتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي.** ومن النقاط التي تمثّلُ منهج البحث ما يأتي:

- اقتصرْتُ في البحث على الزيادات في الأبواب النحوية الأساسية، والموضوعات الرئيسة، والمسائل الأصول الثابتة، سواء كانت الزيادة في

- الأقسام، أو الصيغ، أو نحو ذلك، دون الخوض في الخلافات، والآراء الجانبية المتعلقة بالمسائل الفرعية، والتي كُتِبَ فيها رسائل ودراسات وبحوث.
- ركزتُ - مُجْتَهِدًا - على المسائل التي وردت فيها لفظة (زاد)، أو ما يرادفها من ألفاظ كـ(أضاف) وغيرها؛ حتى لا تتشعب الدراسة، ويطول البحث.
- وضعتُ عنواناً للمسألة، ثم مهّدتُ لها بتمهيد يسير، ثم ذكرتُ الزيادة الوارد فيها، ثم بعد ذلك بسطتُ آراء النحويين في المسألة، وختمتُ برأي الذي توصلتُ إليه.
- قمتُ بترتيب المسائل تاريخياً بحسب زمن وفاة القائل بها، أو المنتصر لها، فإن كانوا أكثر من عالم في المسألة، فإنني أعتمد الأول منهم وفاةً.
- وقد جاءت الدراسة في مقدمة، ومدخل، ومبحثين، الأول: ما زَيْدٌ عَلَى المشهور في المسائل النحوية، وفيه عشرة مسائل، والثاني: ما زَيْدٌ عَلَى المشهور في المسائل الصرفية، وفيه مسألتان، ثم أنهيتُ الدراسة بخاتمة، ذكرتُ فيها النتائج التي توصلتُ إليها. والمسائل على النحو التالي:
- المبحث الأول: ما زَيْدٌ عَلَى المشهور في المسائل النحوية، وفيه عشر

مسائل

- المسألة الأولى: (أسماءُ الإشارة) التي للتقريب الزائدة على نواسخ المبتدأ والخبر المشهورة
- المسألة الثانية: (المفعولُ منه) الزائد على المفاعيل الخمسة المشهورة
- المسألة الثالثة: (واو الثمانية) الزائدة على أنواع الواوات المشهورة
- المسألة الرابعة: صيغتا (فَعَلْ) (وَأَفْعَلْ) - من غير (ما) - الزائدتان على صِيغَتَي التَّعَجُّبِ المشهورتين
- المسألة الخامسة: (الرفعُ على الإهمال) الزائد على وجوه المرفوعات المشهورة

- المسألة السادسة: ما زيدَ على المشهور في المعارف
- المسألة السابعة: (الخالفة) الزائدة على أقسام الكلام المشهورة
- المسألة الثامنة: (الإضافة الشبيهة بالمحضة) الزائدة على قسمي الإضافة المشهورين
- المسألة التاسعة: (الجميل: الظرفية، والشرطية، والندائية) الزائدة على قسمي الجملة المشهورين
- المسألة العاشرة: (بدلٌ كلٍّ من بعض) الزائد على أقسام البدل المشهورة.
- المبحث الثاني: ما زيد على المشهور في المسائل التصريفية، وفيه مسألان
- المسألة الأولى: (فُعْلِل) الزائد على أوزان الخماسي المشهورة
- المسألة الثانية: (أُفِيعَال) الزائد على أبنية التصغير المشهورة

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر لعمادة البحث العلمي بجامعة نجران على تمويل هذا العمل في إطار تمويل المجموعات البحثية في المرحلة الثانية عشر، ورمز المشروع (NU/RG/SEHRC/12/31)

مدخل:

تحرير مُصطلحي الزائدِ والمشهور

الزائد:

الزيادة في اللغة: "التَّمُؤُ، وكذلك الزَّوَادَةُ، تقول: زَادَ الشَّيْءُ، يَزِيدُ زَيْدًا، وزيَادَةً، أي: ازداد، وزَادَهُ اللهُ خَيْرًا، وزَادَ فيما عنده، والمزِيدُ: الزيادة. ويقال: أفعَلْ ذلك زيادةً، واستزادَهُ، أي استَقْصَرَهُ، وتَزَيَّدَ السَّعْرُ: غَلَا، والتَزَيَّدُ في السير: فوق العَنَقِ، والتَزَيَّدُ في الحديث: الكذب، وزائدةُ الكِبْدِ: هُنَيْئَةٌ منها صغيرة إلى جنبها مُتَنَحِّجَةٌ عنها؛ وجمعها زَوَائِدُ، والأسْدُ ذو زَوَائِدَ، يُعْنَى به أطفأه وأنيابه وزئيره وصَوْلَتُهُ، والزَّيْدُ والزَيْدُ: الزيادةُ"^(١).

والناظر في التعريف اللغوي يجد أن مصطلح (الزيادة) يدور في معنى واحد، وهو تخطي حد معين، أو مجاوزة قدر معلوم، وعليه فما توقف عند الحد المعين، والقدر المعلوم من كل شيء فهو الأصل الخالص المجرد، وما جاوز ذلك، فهو فضلة.

أما الزيادة في الاصطلاح النحوي، فإنها تتحدد دلالاتها، ويتضح مرادها بحسب السياق الذي ترد فيه، فقد تكون الزيادة بمعنى الحشو، أي: أن وجودها وعدمها سواء في اللفظ، وإنما زيدت للتأكيد، وقيل: إنما زيدت؛ طلبًا للفصاحة؛ إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما^(٢)، ولهذا المعنى ذهب بعض

(١) الجوهري، إسماعيل بن حماد، "الصحاح"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤)، بيروت، دار

العلم للملايين، ١٩٨٧م)، مادة (ز ي د). وينظر أيضًا العين (ز ي د)؛ وابن منظور، محمد

بن مكرم بن علي، "لسان العرب"، (ط٢)، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ)، (ز ي د).

(٢) ينظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر "الأشباه والنظائر في النحو"، تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم، (ط١)، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦)، ١٥٩/٢.

النحويين كسيبويه وغيره، يقول سيبويه في زيادة (ما): "وقال الله عز وجل: ﴿فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِّيثَاقَهُمْ﴾^(١)، وهي لغو في أنها لم تحدث؛ إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تحي من العمل، وهي توكيد للكلام"^(٢). وهذه الزيادة في المعنى دون اللفظ، فالزائد في اللغة لا يزداد اعتباطاً، وإنما يؤتى به في الغالب ليؤدي غرضاً معيناً.

وقد تكون الزيادة في النحو بمعناها اللغوي، أي: تجاوز الشيء المعروف والمشهور، وهذا هو المعنى بالدراسة؛ إذ إنّ هناك كثيراً من الآراء والأقوال والتقسيمات والأحكام وغيرها هي زائدة على الحد المتعارف عليه في الدرس النحوي. وعلى هذا الحد فإن هناك ألفاظاً، ومفرداتٍ أدّت إلى معنى الزيادة نفسها؛ إذ إنني لم أقتصر على مصطلح الزيادة بلفظه في البحث، وإنما حاولت أن أجمع كل زيادة خالفت المشهور، وإن تنوعت المفردات، واختلفت السياقات المؤدية إلى المعنى ذاته، كقولهم: وأضاف، وذكر فلان قولاً رابعاً، أو خامساً، أو نحو ذلك.

المشهور:

يُعدُّ (المشهور) أحد أحكام القبول التي شاعت في النحو العربي باعتبارات ودلالات متعددة، لا تبتعد كثيراً عن أصل وضعه في اللغة أو الشرع، وهو أكثر دوراً في كتب النحويين من صيغ الشهرة الأخرى؛ وذلك لكثرة استعماله بالمعنى اللغوي حتى عند متقدمي النحاة، قال سيبويه: "وكاللعنة السبة، إذا أرادوا المشهور بالسب واللعن، فأجروه مجرى الشهرة"^(٣).

(١) النساء آية ١٥٥.

(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، "الكتاب"، تحقيق عبد السلام هارون، (ط٤، القاهرة، دار الخانجي، ٢٠٠٤م)، ٤/٢٢١.

(٣) المصدر السابق ٤/٤٣.

ولقد دار المعنى اللغوي لمادة (شهر) حول الوضوح، فالشّين، والهاء، والراء أصل صحيح يدل على وضوح في الأمر وإضاءة. والشُّهْرَةُ: وضوح الأمر، وشَهَر سَيْفُهُ، إذا انْتَصَاهُ، وقد شُهِرَ فلانٌ في النَّاسِ بكذا، فهو مَشْهُورٌ، وقد شَهَرُوهُ. ويقال: أَشْهَرْنَا بالمكان، إذا أقمنا به شَهْرًا^(١). والشهير والمشهور: المعروف المكان والمذكور^(٢). ورجلٌ شهيرٌ ومشهور: معروف، ومنه قولُ عمرَ بن الخطَّاب، رضي الله عنه: إذا قدمتم علينا شَهْرُنَا أحسنكم اسمًا، فإذا رأيَناكم شَهْرُنَا أحسنكم وَجْهًا، فإذا بلوناكم كان الاختيار. وشهر الخبر: أذاعه. والشهر: القمر، وُسْمِيَ شَهْرًا؛ لبيانه وشهرته^(٣).

وأما حَدُّ (المشهور) في الاصطلاح فهو "ما اعترف به جميع الناس، أو جمهورهم، أو جماعة من أهل الصناعة، أو من غيرهم، إمَّا لكونها حقَّة جليَّة كقولنا: الضدان لا يجتمعان، أو مناسبة للحقِّ الجلي مع مخالفتها إيَّاه بقيد جلي، فتكون مشهورة مطلقًا، وحقًا مع ذلك القيد"^(٤).

وقد تعددت استعمالات (المشهور) عند العلماء، وتنوعت موضوعاته ومجالاته في النحو العربي؛ إذ يستعمل وصفًا لبعض القراءات، كقولهم: وذلك مثل القراءة المشهورة، وقد يستعمل وصفًا لبعض الأبيات، أو الروايات الشعرية التي يستشهد بها على القاعدة، كقولهم: البيت المشهور، أو قولهم: والمشهور كذا، أي: الرواية المشهورة

(١) ينظر ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، "مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السلام هارون، (دار الفكر، ١٩٧٩م)، (ش ه ر).

(٢) ينظر الفيروز أبادي، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب، "القاموس المحيط"، تحقيق مكتب تحقيق التراث، (ط ٨، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥م)، (ش ه ر).

(٣) ينظر ابن منظور، "لسان العرب"، (ش ه ر).

(٤) محمد بن علي بن القاضي محمد، "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، تقديم وإشراف ومراجعة الدكتور رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، (ط ١، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م)، ١٥٥٢/٢.

كذا، وقد يستعمل لفظ (المشهور) أو مشتقاته في الأصول النحوية، كقوله: "والمشهور (أمكنة) على القياس" ^(١)، وقوله: "المشهور الوارد على القياس.." ^(٢)، وقد يُطلق أيضًا على مذهب نحويٍّ معين، أو قول لعالم، أو رأي لجماعة، ومن استعملاته أيضًا تحديد المشهور في مفردة ما، أو بنية تصريفية، أو حالة إعرابية، أو نحو ذلك.

وثمة مصطلحات نحوية تؤدي دلالتها إلى معنى (المشهور)، فقد وردت بعض الألفاظ مرادفة (للمشهور) من حيث أحكامه النحوية التي يُفرضي إليها، ومن ذلك: الشائع، والراجح، والمطرد، والصحيح، والكثير، وغيرها من المصطلحات النحوية، وهذه الدراسة ستشمل كل ما هو مشهور من المسائل الأصول في الأبواب النحوية الرئيسة الثابتة، والتقسيمات العامة.

(١) يعيش بن علي بن يعيش، "شرح المفصل، قدم له الدكتور إميل يعقوب، (ط ١)، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، ٣/٢٧٩.

(٢) ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، "شرح التسهيل"، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، (ط ١)، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م، ٢/٥٩.

المبحث الأول: ما زيد على المشهور في المسائل النحوية، وفيه عشر مسائل:

المسألة الأولى: (أسماء الإشارة) التي للتقريب الزائدة على نواسخ المبتدأ والخبر المشهورة

من نواسخ المبتدأ والخبر المشهورة قسمٌ يرفعُ المبتدأ ويُسمَّى اسمَه، وينصبُ الخبر، ويُسمَّى خبره، وهو (كان) وأخواتها، وقد زاد الكوفيون على هذه القسم من النواسخ أسماء الإشارة إذا كانت للتقريب، فهي تعمل عمل (كان) وأخواتها، (والتقريب) مصطلح كوفيٌّ يُراد به: إعمال أسماء الإشارة في الجمل الاسمية عمل (كان)، فيرتفع ما كان مبتدأً على أنه اسم للتقريب، ويُنصبُ الخبر على أنه خبر له^(١)، كقولهم: هذه الشمس طالعةٌ، وهذا الأسد مُقبلاً، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٢).

وقد اختلف النحويون في الاسم النكرة المنصوب الواقع بعد اسم الإشارة على مذهبين، هما:

الأول/ أنه حال، وهذا مذهب البصريين، وأجازوه الكسائي من الكوفيين، فقولك: (هذا عبدُ الله مُنطلقاً) إما حال من اسم الإشارة، أو من (عبد الله)، والعامل فيه إما التنبيه بـ(هاء)، وإما الإشارة بـ(ذا)^(٣). قال سيبويه: "كأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فـ(منطلق) حالٌ قد صار فيها عبد الله، وحالٌ بين (منطلق وهذا)، كما حال

(١) ينظر المختار أحمد ديره، "دراسة في النحو الكوفي"، (بيروت، دار فتيبة، ١٤١١هـ)، ٣٧؛ وعبد الله بن حمد الخثران، "مصطلحات النحو الكوفي"، (هجر للطباعة والتوزيع، ١٤١١هـ)، ٩٤.

(٢) هود آية ٧٢.

(٣) ينظر السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، "شرح كتاب سيبويه"، تحقيق أحمد مهدي، وعلي سيد علي، (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ٤٠٦/٢؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٩/٢.

بين (راكب والفعل) حين قلت: جاء عبدُ الله رَاكِبًا^(١).

الثاني/ أنه منصوب على التقريب، بمعنى أنه خير لـ(هذا)، والاسم الذي قبله اسم لـ(هذا)، وهذا مذهب الكوفيين، كقولهم: هذا زيدٌ قائمًا، لن يقطع، أي: لن تكون (قائمًا) حالًا؛ لأنه قد علم أن المشار إليه (زيد)، فلو كان (هذا) مبتدأ، (وزيدٌ) خبره، لم يقل ذلك إلا لمن يجهل أن المشار إليه (زيد)؛ لأن الخبر إنما يكون مجهولاً عند المخاطب وحينئذ يكون مفيداً.

وقد ردَّ بعض النحويين المتأخرين مذهب الكوفيين كابن عصفور، وعلل ذلك بأنه لا موضع لاسم الإشارة من الإعراب لو كان الاسم بعده منصوبًا على التقريب؛ والدليل أن الاسم التزم التنكير، ولو كان خبرًا، لسمع من كلام العرب معرفة، وأما مجيئه معرفة في مثال الكوفيين: هذا زيدٌ القائم، فليس دليلًا لهم؛ لأن ذلك مما أورده قياسًا لا سماعًا^(٢).

ولا يكون منصوبًا على التقريب إلا إذا توافرت فيه شروط، وهي:

أولاً: أن يكون اسم الإشارة دخوله كخروجه؛ في أن الجملة الاسمية تامة بالرفوع بعده والمنصوب، حكى ذلك ثعلب، قال: "وكلما رأيت إدخال (هذا) وإخراجه واحدًا فهو تقريب"^(٣). **ثانيًا:** ألا يتقدم اسم التقريب على اسم الإشارة فلا يصح أن يقال: الشمسُ هذه طالعةٌ بنصب (طالعة) على التقريب قال ثعلب: "والتقريب مثل (كان) إلا أنه لا يقدم في كان؛ لأنه ردّ كلام، فلا يكون قبله شيء"^(٤).

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٧٨/٢.

(٢) ينظر ابن عصفور، أبو الحسن بن علي بن مؤمن، "شرح جمل الزجاجي"، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، (ط ١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ٣٦١/١، ٣٦٢.

(٣) ثعلب، أحمد بن يحيى، "مجالس ثعلب"، تحقيق عبد السلام هارون، (مصر، دار المعارف)، ١٢.

(٤) المصدر السابق ص ١١.

ثالثًا: ألاّ يتقدم الخبر على اسم الإشارة، فلا يصح أن يقال: شقيًا هذا الصياد؛ لأن من قواعد الكوفيين عدم جواز تقدم الحال على عاملها، إن كان صاحبها اسمًا ظاهرًا؛ لأنه يؤدي إلى تقدم المضمّر على المظهر بسبب العائد، ويجيزون تقدمها إن كان صاحبها ضميرًا^(١).

وأما عامل (التقريب) فقد ذكر ثعلب في مجالسه أن (التقريب) ملحقٌ بـ(كان) وأخواتها، فهو عنده عامل يعمل فيما بعده، إذا دلّ على المشار إليه القريب في أصل استعماله، وأتبع باسم معرفة، مرفوع بالتقريب، فقد قال: "وقال الكسائي: سمعتُ العرب تقول: هذا زيدٌ إِيَّاهُ بعينه، فجعله مثل (كان)"^(٢).

وأما الفراء فإنه لا يقيس إعمال (التقريب) على (كان)، فالاسم بعد (هذا) مرفوع به، والفعل، أي: الخبر منصوب لخلوته، قال في معانيه: "والمعنى الثالث أن يكون ما بعد (هذا) واحدًا لا نظير له، فالفعل حينئذٍ أيضًا منصوب، وإنما نصبت الفعل؛ لأن (هذا) ليست بصفة (للأسد) إنما دخلت تقريبًا، وكان الخبر بطرح (هذا) أجود؛ ألا ترى أنك لو قلت: مَا لَا يَضُرُّ مِنَ السِّبَاعِ فَالْأَسَدُ ضَارٌّ، كان أبين، وأما معنى التقريب: فهذا أول ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بدًّا من أن يرفعوا (هذا) (بالأسد)، وخبره منتظر، فلما شغل (الأسد) بمرافعة (هذا)، نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته، ومثله: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣) فإذا أدخلت عليه (كان)، ارتفع

(١) ينظر أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، "الإنصاف"، (ط ١)، المكتبة العصرية،

٢٠٠٣م، ١/٢٠٣.

(٢) ثعلب، "مجالس ثعلب" ١٢.

(٣) وردت في كثير من الآيات، منها: البقرة آية ٢١٨، آل عمران ٣١، النساء ٢٥.

بها، والخبر منتظر يتم به الكلام، فنصبته لخلوته^(١). وكلام الفراء فيه ردٌّ على ابن عصفور الذي زعم أن اسم الإشارة (هذا) لا موضع له من الإعراب. وأجاز الكسائي والفراء أن يكون الخبر معرفة، فهما يسميان (هذا) في قولهم: هذا زيدٌ القائم، تقريباً؛ لقربه من الفعل، أي: الخبر^(٢). وبعض نحوي الكوفة لم يذكروا هذا المصطلح في كتبهم كابن سعدان، وابن الأنباري، والاسم المنصوب عندهم يكون حالاً كما هو مذهب كثير من الكوفيين. قال ابن سعدان: "وإذا تم الكلام في المعرفة دون الفعل، فانصب الفعل، تقول: هذا زيدٌ شاخصاً، رفعت (زيداً) ب(هذا)، ونصبت (شاخصاً) على القطع"^(٣). ومصطلح (الفعل) عند الكوفيين يُراد به الخبر، كما أن مصطلح القطع يُراد به الحال^(٤).

والذي أراه هو أن الاسم النكرة بعد اسم الإشارة يجوز أن تعربه خبراً لـ(هذا) منصوباً على التقريب على مذهب الكوفيين، ما دام أنه متوافر الشروط؛ ولأن الذين قالوا به هم من العلماء المعترين في اللغة، وهم على رأس المذهب الكوفي، كما أن المعنى يدعّمه، والسياق يؤيده.

المسألة الثانية: (المفعول منه) الزائد على المفاعيل الخمسة المشهورة

المفاعيل في العربية خمسة مفاعيل، وهي: المفعول به، وهو أكثرها استعمالاً، كقولهم: أكرمتُ زيداً، ف(زيداً) مفعول به، والنوع الثاني: المفعول المطلق، ونُسي

(١) الفراء، يحيى بن زياد، "معاني القرآن"، تحقيق أحمد يوسف النجاشي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، (ط١، مصر، دار المصرية)، ١١/١، ١٢.

(٢) ينظر ثعلب، "مجالس ثعلب"، ٧٢.

(٣) ابن سعدان، أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير، "مختصر النحو"، تحقيق حسين أحمد بو عباس، (جامعة الكويت، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٦، ٢٠٠٥م)، ٧٠.

(٤) ينظر الفراء، "معاني القرآن"، ١٢/١، ٢٠٠، ٣٠٩ و ٢٨٦/٢، ٣٣٨، ٣٤٤.

مطلقاً؛ لأنه لم يقيّد بأداة بخلاف غيره^(١)، ولأنه الحدث نفسه، كقولهم: خَرَجَ زَيْدٌ خُرُوجًا، والنوع الثالث: المفعول معه، كقولهم: جِئْتُ وزَيْدًا، والنوع الرابع: المفعول فيه، كقولهم: سَرْتُ لَيْلًا، والنوع الخامس: المفعول لأجله، كقولهم: ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيًّا.

وقد نقص الزجاج المفعول معه، وجعله منصوبًا بعد محذوف في نحو: استوى الماء والخشبة، أي: ولايس الخشبة؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو^(٢)، وزعم أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، ووسمه أبو حيان بالفساد، قال: "ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا تدخل على الأنواع، نحو: سَارَ الْجُمُزَى، وَعَدَا الْبِشْكَى؛ ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل، ويخبر عنه بما هو نوع له، كقولك: كلُّ جَمَزَى سَيْرٌ، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك: ضَرَبْتُ تَأْدِيًّا لم يصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج"^(٣).

ونقص الكوفيون منها المفعول له، فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل: قعدتُ جُلُوسًا، وسمى الجوهري المستثنى المفعول دونه، ولم أجده في الصحاح، ومراده: أن المستثنى

(١) ينظر ابن الناطم، أبو عبد الله بدر الدين بن جمال الدين، "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد باسل عيون السود، (ط٢)، بيروت، دار الكتب العلمية، (٢٠١٠)، ١٩١؛ وأبو الفداء، إسماعيل بن علي بن محمود، "الكناش"، تحقيق جودة مبروك محمد، (ط٢)، القاهرة، مكتبة الآداب، (٢٠٠٥م)، ١٥٥/١؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، "ارتشاف الضرب" تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، (ط١)، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٩٩٨)، ٣/١٣٥٣؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، "التذيل والتكميل"، تحقيق حسن هندراوي، (دار القلم ودار إشبيلية، ٢٠٢١م)، ١٣١/٧؛ والأشموني، علي بن محمد بن عيسى، "شرح على ألفية ابن مالك"، (ط١)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، (١٩٩٨م)، ٤٦٧/١.

(٢) ينظر أبو البركات الأنباري، "الإنصاف"، ٢٠١/١؛ وعبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري، "أسرار العربية"، (ط١)، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، (١٩٩٩)، ١٤٥.

(٣) أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ٢٣٦/٧.

خارج عن وقوع الفعل منه أو عليه في نحو: جاء القوم إلا زيداً، وأكرمتم الرجال إلا زيداً. والأساس الذي اتبعه النحاة في تقسيم المفاعيل هو المعنى، فالمفعولات ترتبط من حيث الشكل برابط عام هو الحركة، وهي الفتح؛ لذلك ذهب بعض النحاة إلى القول بأن الفتحة علم المفعولية^(١)، لكن هذه المفعولات تختلف من حيث المعنى، فكل مفعول في تركيب لغوي معين، يؤدي معنى معيناً يختلف عن المعنى الذي يؤديه المفعول الآخر. وهذه المفاعيل الخمسة هي الشائعة عند النحويين، وأما النوع السادس فقد زاده السيرافي - كما يزعم بعض العلماء كابن الأثير^(٢)، وابن هشام^(٣)، والفارضي^(٤) - وقد سماه: المفعول منه، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٥)، أي: من قومه.

قال الفراء موجهاً الآية: "اختار منهم سبعين رجلاً، وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم إذ طرحت (من)؛ لأنه مأخوذ من قولك: هؤلاء خير القوم، وخير من القوم، فلما جازت الإضافة مكان (من) ولم يتغير المعنى استجازوا أن يقولوا: اخترتكم رجلاً، واخترت منكم رجلاً"^(٦)، ومنه قول الشاعر:

(١) ينظر ابن هشام، عبد الله بن يوسف، "شرح قطر الندى"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط١)، القاهرة، ١٣٨٣هـ، ٢٠١.

(٢) قال ابن الأثير: "والعلماء على خلافه". مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن الأثير الجزري، "البديع في علم العربية"، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، (ط١)، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ، ١/١٢١.

(٣) ينظر ابن هشام، "شرح قطر الندى"، ٢٠١.

(٤) ينظر الفارضي، شمس الدين بن محمد الحنبلي، "شرح الفارضي على ألفية ابن مالك"، تحقيق أبي الكمي محمد مصطفى الخطيب، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٨م، ٢/١٧٤.

(٥) الأعراف آية ١٥٥.

(٦) الفراء، "معاني القرآن"، ١/٣٩٥.

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(١)

أي: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبٍ^(٢).

ولقد تعرض السيرافي للنقد من بعض النحويين، فهذا ابن إياز يسم توجيهه (قومه) في الآية الكريمة بأنه ضعيف جدًا؛ لأنه يقتضي أن يسمى نحو قولك: نظرتُ إلى زيدٍ، مفعولًا إليه، وانصرفْتُ عن خَالِدٍ، مفعولًا عنه^(٣). وابن الأثير خطأً التوجيه الذي في الشاهد الشعري، قال: "هذا التقدير في (من ذنب) غير صحيح؛ لأنَّ (غفر) متعدّد، وقد نقل بالسين والتاء، فصار متعدّيًا إلى مفعولين، فكيف يقال: إنَّ (ذنبًا) منصوب لحذف (من)؟ وإنما هو أحد مفعولي (أستغفر) وهذا الحكم لا يقاس عليه؛ فلا تقول: اصطفيْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا، ولا أحببتُ الرِّجَالَ عَمْرًا، على تقدير: من الرِّجَال، وإِنَّمَا تجرّيه فيما أجروه"^(٤).

وأول مَنْ أورد هذا التركيب هو سيبويه، فقد قال في باب ما يَنْتَصِبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه: "ومن ذلك أيضًا قولك: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، وَإِيَّائِي وَالشَّرَّ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِيَّاكَ فَاتَّقِئِنَّ وَالْأَسَدَ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِيَّائِي لِأَتَقِئَنَّ وَالشَّرَّ،

(١) البيت من البسيط، لم أقف على قائله. ينظر سيبويه، "الكتاب"، ٣٧/١؛ والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، "المقتضب"، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت، عالم الكتب)، ٣٢١/٢؛ وابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، "الأصول في النحو"، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، (ط١)، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦، ١٧٨/١؛ وأبو القاسم الزجاجي، "الإيضاح في علل النحو"، تحقيق الدكتور مازن مبارك، (ط٥)، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٦م، ١٣٩؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٢٧٦/١؛ وشرح ابن يعيش ٥١٥/٤.

(٢) ينظر المبرد، "المقتضب"، ٣٢١/٢؛ وشرح كتاب سيبويه ٢٧٦/١.

(٣) ينظر ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، "المحصل في شرح الفصول"، تحقيق شريف عبد الكريم النجار، (ط١)، دار عمار للنشر، ٢٠١٠م، ٣١٩/١.

(٤) ينظر ابن الأثير، "البدیع في علم العربية"، ٤٤١/١.

ف(إِيَّاكَ) مُتَّقَى، (والأَسَدُ والشرُّ) مُتَّقِيَانِ، فكلاهما مفعول، ومفعول منه^(١).

وفي نص سيبويه ليس المقصود ب(المفعول منه) معناه الاصطلاحي، وإنما يقصد به المحذور منه. وذكر صاحب تمهيد القواعد تفسيراً لنص سيبويه، فقد قال: "والحق أن المراد بكونه مفعولاً منه أنه مفعول منه في المعنى، أما في اللفظ فلا؛ لأنه معطوف على مفعول به فوجب أن يكون شريكاً له في ذلك الأمر"^(٢). وقد ذكر مصطلح (المفعول منه) ابن الخباز دون أن يصرح بمن زاده، وإنما اكتفى بقوله: "وزاد بعض النحويين مفعولاً منه"^(٣).

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل النصب على نزع الخافض هو مفعول به في الأصل؟ أم مفعول منه؟

والجواب على ذلك هو: إن النصب على نزع الخافض ظاهرة لغوية شائعة، وإن الاسم المنزوع منه يكون منصوباً، وقد ذهب معظم العلماء إلى كونه وسيلة إلى تعدية الفعل اللازم إلى مفعول واحد، وتعدية المتعدي إلى مفعول واحد إلى مفعولين، وصرح بعضهم أن الاسم المنصوب على نزع الخافض مفعول به للفعل، وقد تعدى إليه بنزع الخافض^(٤). وقد

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١/٢٧٤.

(٢) ناظر الجيش، ص ٧/٣٦٨٠.

(٣) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، "توجيه اللمع"، دراسة وتحقيق فائز زكي محمد دياب، (ط١)، دار السلام، (٢٠٠٢م)، ١٦٥.

(٤) ينظر العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، "التيان في إعراب القرآن"، تحقيق علي محمد البجاوي، (عميسى البابي الحلبي وشركاه)، ١٠٨٢/٢؛ وابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، "مغني اللبيب"، تحقيق مازن مبارك، (ط٦)، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م، ٢٩١.

رَدَّ بعضهم هذا الرأي^(١)، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^(٢)؛ إذ إن المنصوب على نزع الخافض هو الضمير (هم)، والتقدير بعد إرجاع الخافض: (وإذا كالوا لهم، أو وزنوا لهم)، فلو أن الضمير (هم) مفعول به، لكان الضمير مكياً أو موزوناً؛ أي: أن الذي وقع عليه الفعل هو القوم المكني عنهم بالضمير (هم)، والحقيقة أن القوم مكيل لهم، وموزون لهم، والذي وقع عليه الكيل هو الشيء المكيل، والذي وقع عليه الوزن هو الشيء الموزون، وليس الضمير (هم)، ومن هنا يتبين أن المنصوب على نزع الخافض ليس مفعولاً به، ولم يتعد إليه الفعل بأي شكل من الأشكال.

والذي أراه أن مصطلح (المفعول منه) لا يرقى لأن يكون ضمن المفاعيل الخمسة، فقاعدة النصب على نزع الخافض، أو على حذف حرف الجر تغني عن ذلك، ناهيك عن عدم اهتمام النحويين به، ولو قيل به، لصح أن يُقال: مفعول دونه، ومفعول عليه، ومفعول عته.

المسألة الثالثة: (واو الثمانية) الزائدة على أنواع الواوات المشهورة

(الواو) حرف يكون عاملاً وغير عامل، وقد تعددت (الواوات) في العربية وتنوعت، بحسب المعنى في السياق والتركيب، فبعضهم جعلها عشرًا^(٣)، وبعضهم زاد على ذلك^(٤)، ومن (الواوات) التي زيدت على المشهور، ودار حولها خلاف (واو الثمانية)، وهي حرف يدخل على المعدود الثامن؛ لمغايرة ما بعده لما قبله، وهي أحد

(١) ينظر ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، "أمالى ابن الشجري" تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، ٠ (ط٣)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩١م)، ١٣١/٢؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٢٠٩١/٤.

(٢) المطففين آية ٣.

(٣) ينظر الفراهيدي، الخليل بن أحمد، "الجمل في النحو المنسوب للخليل" تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، (ط١)، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ٣٠٢.

(٤) ينظر علي بن محمد النحوي الهروي، "الأزهية"، تحقيق عبد المعين الملوحي، (دمشق، ١٩٧١م)، ٢٣١، والمغني من ٤٦٣ - ٤٩٠.

الاستعمالات للـ(واو) في لغة العرب كما ذكره بعض العلماء، زاعمين أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية؛ إشعاراً بأن (السبعة) عندهم عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف، مستدلين على زعمهم ببعض الآيات القرآنية^(١).

اختلف العلماء في (واو الثمانية) على قولين، هما: الأول/ الإثبات، فهناك من قال بها، وزعم أنها لغة فصيحة، وقد نصر هذ القول جماعة من العلماء كابن خالويه^(٢)، والعكبري^(٣)، والحريري^(٤)، وهناك من المفسرين والمعرين من ذكرها في

(١) ينظر الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، "فقه اللغة"، تحقيق عبد الرزاق المهدي، (ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م)، ٢٤٨؛ وتفسير ابن عطية ٨٩/٣؛ والرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، "مفاتيح الغيب"، (ط٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، ٤٤٩/٢١؛ والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، "الجامع لأحكام القرآن" تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م)، ٨/٢٧١؛ وأبو عبد الله بدر الدين بن محمد بن بهادر الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (ط١، دار إحياء الكتب العربية)، ٣/١٨٩؛ والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "معجم الهوامع"، تحقيق عبد الحميد عهداوي، (مصر، المكتبة التوفيقية)، ٣/١٩٣؛ ونواف أحمد عثمان حكيمي، "النحو بين ابن هشام والعكبري"، (جدة، دار جمال العلمية، ٢٠١٩م)، ٧١.

(٢) ينظر عبد الحق بن غالب، "المحرر الوجيز"، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ٣/٣٢٣؛ والقرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ١٠/٣٨٢؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، "البحر المحيط"، تحقيق صدقي محمد جميل، (بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ)، ٧/١٦٠.

(٣) ينظر المرادي، الحسن بن قاسم، "الجنى الداني"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، (ط١، الكويت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٣م)، ٦٧، والمغني ٤٧٤.

(٤) ينظر الحريري، القاسم بن علي بن محمد، "درة الغواص"، تحقيق عرفات مطرجي، (ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٨م)، ٣١.

توجيه بعض الآيات كالثعلبي^(١)، والبغوي^(٢)، والمالقي^(٣).

قال الحريري^(٤): "ومن خصائص لغة العرب إلحاق (الواو) في الثامن من العدد، كما جاء في القرآن: ﴿التَّائِبُونَ الْعَمَدُونَ الْحَمِدُونَ السَّاجِدُونَ﴾ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ"^(٥)، وكما قال سبحانه: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾"^(٦). وقال العكبري - على جلالة قدره وإمامته في النحو -: "﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة؛ إيداناً بأن السبعة عندهم عدد تامٌّ؛ ولذلك قالوا: سبع في ثمانية؛ أي: سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دلت الواو على ذلك؛ لأنَّ الواو تؤذِنُ بأنَّ ما بعدها غير ما قبلها؛ ولذلك دخلت في باب عطف النسق"^(٧).

الثاني/ النفي والإنكار؛ حيث نفى أصحاب هذا القول أن (واو) الثمانية موجودة في لغة العرب، وأنكروها على الإطلاق، ومن هؤلاء النحويين الذين نفوها أبو

(١) ينظر الثعلبي، أحمد بن إبراهيم، "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، أشرف على إخراجه مجموعة من الأساتذة، (ط١، جدة، دار التفسير، ٢٠١٥م)، ١٦٢/٦.

(٢) ينظر تفسير البغوي ١٦١/٥.

(٣) ينظر المالقي، أحمد بن عبد النور، "رصف المباني"، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، (ط٣، دمشق، دار القلم، ٢٠٠٢م)، ٤٨٨.

(٤) ينظر الحريري، "درة الغواص"، ٣١.

(٥) التوبة آية ١١٢.

(٦) الكهف آية ٢٢.

(٧) العكبري، "التبيان في إعراب القرآن"، ٦٦٢/٢.

علي الفارسي في مناظرته لابن خالويه^(١). وهذا الهروي في كتاب (الأزھية)^(٢)، وابن شقير في (الحلى)^(٣) لم يذكرها في باب مواضع الواو، وكثير من النحويين والمفسرين كالفرء، والأخفش، وأبي جعفر النحاس، وأبي إسحاق الزجاج، والسهيلي، وغيرهم لم يوجهوا (الواو) في الآيات التي ذكرها المثبتون لـ(واو الثمانية). وقد وسم أبو حيان القائلين بها في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُوتَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ بالضعف^(٤)، وكذلك ابن هشام لم يكن موافقاً على هذا المصطلح، فقد ذكر أن "جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: سِتَّةٌ، سَبْعَةٌ، وَثَمَانِيَةٌ، إِذَا نَأَى بِأَنْ (السَّبْعَةُ) عدد تَامٌ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا عدد مُسْتَأْنَفٌ، واستدلوا على ذلك بآيات"^(٥). وقال السيوطي: "ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية"^(٦).

والغريب أن الحريري ومن تبعه اعتبروا أن (واو الثمانية) من خصائص لغة العرب، ولو كان الأمر كذلك لما خفيت عن الخليل وسيبويه والكسائي وغيرهم من جهابذة اللغة، ولكانت الشواهد من أشعار العرب عليها متوافرة، والأدلة حاضرة. وأما أدلتهم التي زعموا أَنَّ (الواو) في الآيات الكريمات هي واو الثمانية، فهذا توجيه ضعيف؛ إذ إِنَّ (الواو) في

(١) ينظر المحرر الوجيز ٣/٣٢٣؛ والمرادي، "الجنى الداني"، ١٦٨.

(٢) ينظر علي النحوي، "الأزھية"، ٢٣١.

(٣) ينظر ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن، "الحلى"، تحقيق الدكتور فائز فارس، (ط١)، مؤسسة

الرسالة، دار الأمل، ١٩٨٧م، ٢٦٣.

(٤) ينظر أبو حيان، "البحر المحیط"، ٦/٢٣٤.

(٥) المغني ٤٧٤.

(٦) السيوطي، "مع الهوامع"، ٣/١٩١.

تلك الآيات إما عاطفة لازمة كما في قوله تعالى: ﴿ثَيِّبَتْ وَأَبْكَرًا﴾^(١)، فالعطف للمغايرة^(٢)، وإما لتلازم الصفتين^(٣) كما في قوله تعالى: ﴿الْأَمْرُوتِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُوتِ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٤)، وإما حالية^(٥) كما في قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٦)، وإما داخلية على الجملة الواقعة صفة للنكرة^(٧) كما في قوله تعالى: ﴿وَتَأْمِنُهُمُ كَلْبُهُمْ﴾^(٨). وقد وردت توجيهات أخرى لكل آية من الآيات السابقة.

والذي أرجحه هو أن (واو الثمانية) من الزيادات التي لم يُوفق القائلون بها، وليس لها أصل عند المتقدمين؛ إذ لو كانت موجودة لما خلا منها كلام العرب، ولذكرها أئمة العربية، وأما الآيات التي ذكرها المبتنون لـ(واو الثمانية) فهو اجتهاد منهم لا يقوم على دليل مستقيم، كما أنَّ هناك آيات جاءت بنفس السياق، ولم تأت معها (الواو) في العدد الثامن، مما يؤكد أنها ليست موجودة.

(١) التحريم آية ٥.

(٢) ينظر الزمخشري، تأليف أبي القاسم محمود بن عمرو، "الكشاف"، (ط٢)، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ)، ٥٣٩/٣.

(٣) تفسير ابن عطية ٨٩/٣.

(٤) التوبة آية ١١٢.

(٥) ينظر أبو حيان، "البحر المحيط"، ٢٢٥/٩.

(٦) الزمر آية ٧٣.

(٧) ينظر الزمخشري، "الكشاف"، ٧١٣/٢.

(٨) الكهف آية ٢٢.

المسألة الرابعة: صيغتا (فَعَلَ) (وَأَفْعَلَ) - من غير (ما) - الزائدتان على صِيغَتِي التَّعَجُّبِ

أسلوب التعجب من الأساليب التي أولاهما النحويون عناية فائقة؛ واهتموا به اهتماماً كبيراً؛ لما له دور كبير في إثراء العربية، فقد تحدثوا عن صيغه، وأساليبه، وقضاياه، ومسائله، وأول مَنْ بَوَّبَ لأسلوب التعجب هو أبو الأسود الدؤلي، قال ابنه أبو حرب: "أول بابٍ رسم أبي من النحو باب التعجب" (١).

وسيكون التركيز في هذه الدراسة على صيغتي التعجب القياسيتين اللتين زادها بعض العلماء، وهي: (فَعَلَ)، (وَأَفْعَلَ) من غير (ما)؛ إذ إن المشهور عند العلماء أن للتعجب صيغتين قياسيَّتين، وحين يطلقون فعل التعجب فالمراد به عندهم هاتان الصيغتان، وهما: (ما أَفْعَلَهُ) كقولهم: ما أَحَسَّنَهُ، (وَأَفْعَلَ به) كقولهم: وأَحَسَّن به؛ لا طرادهما في كل معنى يصح التعجب منه (٢).

لقد عدَّ بعض النحويين واللغويين صيغة (فَعَلَ) للتعجب قياسية، فتكون الصيغة الثالثة، فقد ذكر الجوهري أن صور التعجب ثلاث: مَا أَحَسَّنَ زيداً، وَأَسْمَعَ به،

(١) جمال الدين بن علي بن يوسف القفطي، "إنباه الرواة"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (ط١)، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ)، ٥١/١؛ وأبو العباس شمس الدين خلكان، "وفيات الأعيان"، تحقيق إحسان عباس، (بيروت، دار صادر)، ٥٣٧/٢.

(٢) ينظر ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٩٨/١؛ والجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، "المقدمة الجزولية"، تحقيق شعبان عبد الوهاب، (مطبعة أم القرى، دار الغد)، ١٥٣؛ وابن الخباز، "توجيه اللمع"، ٣٨٢؛ وشرح ابن يعيش ٤/٤١١؛ وابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر الإسوي، "الكافية في علم النحو"، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، (ط١)، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠١٠م)، ٤٩؛ وأبو حيان، "التذيل والتكميل"، ١٠/٢٠٠؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٢٠٦٥/٤ وما بعدها؛ وشرح ابن الناظم ٣٢٦.

وَكَبُرَتْ كَلِمَةً^(١). وقد نقل ابن عصفور في المقرب مثل هذا فقال: "وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أَفْعَلُهُ، وَأَفْعِلْ بِهِ، وَفَعَّلْ"^(٢). "ومقتضى كلام ابن عصفور أَنَّ إرادة التعجب بها منفصلة عن إرادة المدح، أو الذم، وَأَنَّ أحد الاستعمالين لا يدخل في الآخر، بل قد تستعمل مرادًا بها هذا المعنى، وقد تستعمل مرادًا بها المعنى الآخر"^(٣).

وزاد بعضهم صيغة رابعة وهي: (أَفْعَلْ) من غير (ما)، ذكر ذلك الشيخ الأزهري؛ حيث قال: "وزاد الكوفيون رابعة، وهي: أَفْعَلْ بغير (ما)، فأجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة (أَفْعَلْ)، وقالوا: أَحَسَّنْتَ رَجُلًا، وَأَكْرَمْتَ رَجُلًا بمعنى: مَا أَحَسَّنَكَ، وَمَا أَكْرَمَكَ"^(٤).

وهناك مَنْ رَدَّ تلك الزيادة في صيغ التعجب، ومن هؤلاء أبو حيان، قال: "وقد تحيى عن العرب ألفاظ مختلفة مضمنة معنى التعجب، ليست مما تدخل تحت صيغة تلزمها أحكامها، فمن ذلك قولك: ما أَنْتَ مِنْ رَجُلٍ، وسبحانَ الله، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحَسْبُكَ لَزِيدٍ رَجُلًا، ومنها ما جاء باللام وبالتاء في باب القسم، ومنها (فَعَّلْ) في باب (نَعَمْ وَبِئْسَ) إذا دخلت عليه اللام نحو: لَكَرَمَ الرجلُ"^(٥).

والناظر في (فَعَّلْ) يجدها تدخل ضمناً في باب (نعم وبئس)؛ لأن كل فعل

(١) الجوهري، "الصحاح"، مادة (طمع).

(٢) ابن عصفور، علي بن مؤمن، "المقرب"، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، (ط ١، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٢م)، ٧٢.

(٣) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، "تمهيد القواعد"، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة، (ط ١، دار السلام، ٢٠٠٧م)، ٦/٢٦٢٥.

(٤) الأزهري، خالد بن عبد الله، "شرح التصريح"، (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ٦٢/٢.

(٥) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، "تذكرة النحاة"، تحقيق عفيف عبد الرحمن، (ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ)، ٤٦٦.

ثلاثي استوفى شروط التعجب يجوز تحويله إلى صيغة (فَعَلَ)؛ ليلحق بالغرائر للمبالغة والتعجب نحو: فَهَمَّ الرجلُ زيدٌ، ويؤدي معنى التعجب إذا دخلت عليه اللام نحو: لَكُرُمَ الرَّجُلِ^(١).

وأما صيغة (أَفْعَل) من غير (ما) فهي تدخل ضمناً في الصيغة الأولى من صيغتي التعجب، وهي: (ما أَفْعَلُهُ) على تقدير (ما).

والذي أراه أن صيغتي التعجب القياسيتين هما: (ما أَفْعَلُهُ) (وَأَفْعِلْ بِهِ)، وهذا هو المخصص بالتبويب في كتب النحو، وما عداهما لا يعدو أن يكون اجتهداً من بعض النحويين واللغويين، لا غير، وقد يجيء بِ(فَعَلَ) مضمناً معنى التعجب، لكنها لا يجيء بها لمحض التعجب.

المسألة الخامسة: (الرفع على الإهمال) الزائد على وجوه المرفوعات المشهورة

جملة المرفوعات المشهورة في النحو العربي خمسة، بعضها داخل في بعض، وهي: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، والشبيه بالفاعل، وعُني بالشبيه بالفاعل: اسم كان وأخواتها، وما حمل عليها، وخبر إنَّ وأخواتها، وما حمل عليها^(٢).

وقد زاد على ذلك أبو الحجاج الأعلام الشنتمري نوعاً آخر من المرفوعات، وهو: (الرفع على الإهمال)^(٣)، واستدلَّ على هذا النوع ببعض الشواهد من القرآن

(١) ينظر الأزهرى، "شرح التصريح"، ٨٥/٢.

(٢) ينظر ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، "شرح المقدمة المحسبة"، تحقيق خالد عبد الكريم، (ط١)، الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٧٧م، ٢٨٨/٢؛ وابن الأثير، "البدیع فی علم العربیة"، ٥٤/١؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٨٤٣/٢؛ والأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، "شرح الأزهرية"، (المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة)، ٢٠.

(٣) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١٠٧٦/٣؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٨٤٣/٢.

الكريم، والشعر، وهذا النوع هو المعني بالدراسة في هذه المسألة؛ إذ إنّ المقصود به هو أن لا يكون هناك عامل يؤثر في اللفظ لا ظاهراً، ولا مقدراً.

وأما الأدلة التي ساقها الشنتمري، وزعم أنها مرفوعة على الإهمال، فأولها قوله تعالى:

﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُوَ إِبْرَاهِيمُ﴾^(١)، فقد ذكر أن (إبراهيم) في الآية الكريمة مرفوعٌ على الإهمال. وقد خالف توجيه الأعلام بعض النحويين والمفسرين، وخرّجوا الآية على غير ما ذكر، فمنهم من خرّجها على أنه مفعول لما لم يسم فاعله (يُقَالُ)، ويكون من الإسناد للفظ لا لمدلوله، أي يطلق عليه هذا اللفظ، وهذا اختيار الزمخشري^(٢)، وابن عطية^(٣)، قال ابن عطية: "لما رأى وجوه الرفع كأنها لا توضح المعنى الذي قصدوه، ذهب إلى رفعه بغير شيء، كما قد يرفع التجرد والعرو عن العوامل الابتداء".

ومنهم من قال: إنه منادى حذف منه حرف النداء، أي: يَا إِبْرَاهِيمَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ خبر مُبْتَدَأٍ مُخَذُوفٍ، أي: يُقَالُ لَهُ أَنْتَ إِبْرَاهِيمُ، فعلى هذين يكون من حكاية الجمل^(٤). ومن الشواهد التي وجّه الأعلام الشنتمري فيها بالرفع على الإهمال قول الشاعر:

عَجَبٌ لَتِلْكَ قُضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقُضِيَّةِ أَعْجَبُ^(٥)

(١) الأنبياء آية ٦٠.

(٢) ينظر الزمخشري، "الكشاف"، ١٢٥/٣.

(٣) ينظر تفسير ابن عطية ٨٧/٤.

(٤) ينظر أبو حيان، "البحر المحيط"، ٤٤٧/٧؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٣٠٧٦/٣؛ وناظر

الجيش، "تمهيد القواعد"، ٨٤٣/٢؛ والدر المصون ١٧٧/٨؛ والسيوطي، "معجم الهوامع"، ٥٩١/١.

(٥) البيت من الكامل، وهو لهني بن أحمَر الكِنَانِي فِي سَبِيوِيهِ، "الكتاب"، ٣١٩/١؛ ولضمرة بن جابر، وقيل: لهُمام بن مرة فِي الْعَيْنِي، بدر محمود بن أحمد بن موسى، "المقاصد النحوية، تحقيق محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م)، ٧٩٧/٢؛ والبغدادي، عبد

فقد جاءت (عَجَبٌ) في بعض الروايات مرفوعة، وقول سيبويه: "وقد جاء بعض هذا مرفوعاً" فيه دليل على عدم الاطراد بخلاف كلام ابن عصفور، قاله أبو حيان^(١). وقال أيضاً: "وقد يرفع (عجبٌ)، وإنما يريد: أعجب لتلك القضية عجباً، أي: لأجلها، فلما أنبتة عن الفعل صار المجرور بعد المصدر على نحو ما هو بعد سقياً ورعيّاً، ورفع على ذلك؛ ولذلك كان نكرة في معنى الفعل، كما كان في الدعاء والخبر في المجرور"^(٢).

وقد وجهها الأعلام بالرفع على الإهمال^(٣)، وقال غيره: إذا رفع (عجب) كأنه قال: أمري عجب^(٤). وقيل: إِنَّ (عجبٌ) مبتدأ، والخبر في (لتلك)، وجاز الابتداء به؛ لأن فيه معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل، كأنه قال: أعجب لتلك^(٥). ومن الشواهد أيضاً التي زعم الأعلام فيها الرفع على الإهمال قول الشاعر:

وَقَائِلَةٌ: خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاهُمْ وَأَكْرُمُهُ الْحَيَّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ^(٦)

=

القادر بن عمر، "خزانة الأدب"، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، (ط٤)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م، ٣٨/٢.

(١) ينظر أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ١٩٧/٧.

(٢) ينظر أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ١٩٧/٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٢/٢١٢؛ وابن يعيش، شرح المفصل"، ١/٢٨٢.

(٥) ينظر أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ١٩٧/٧؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، "المساعد"، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، (ط١)، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ١٩٨٢م، ٤٧٨/١.

(٦) البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها. ينظر سيبويه، "الكتاب"، ١/١٣٩؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١/٤٩٣؛ وأبو علي الفارسي، "الإيضاح العضدي"، تحقيق

=

ف(خولان) في البيت مرفوعة على الإهمال عند الأعلام.
قال سيبويه: "هكذا شَمِعَ من العرب تُنْشِدُهُ. وتقول: هَذَا الرَّجُلُ فَاضْرِبُهُ، إذا جعلته وصفاً، ولم تجعله خبراً، وكذلك: هَذَا زَيْدٌ فَاضْرِبُهُ، إذا كان معطوفاً على (هذا)، أو بدلاً"^(١).

وقال بعضهم: على تقدير: هذه خولان^(٢)، أي: مبتدأ وخبر، ولم يجز أن يكون (فانكح) مسنداً إلى (خولان)؛ لأنه لا يجوز أن تكون (الفاء) في خبر المبتدأ إلا في الموصول والنكرة الموصوفة، فالاسم المبتدأ وخبره، كالشيء الواحد، فدخل (الفاء) فصل بينهما قبل تمام الفائدة^(٣). والأخفش أجاز أن يكون (فانكح) خبراً على زيادة الفاء^(٤). ومثل ذلك البيت توجيه لفظة (مِثْلُكَ) في قول فائش الحميري لعبه: "لِلَّهِ أَبُوكَ (مِثْلُكَ) فَلْيَصِفْ أُسْرَتَهُ"^(٥).

=

الدكتور حسن شاذلي فرهود، (ط٢، دار العلوم، ١٩٨٨)، ٩٣؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣٣١/١.

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١٣٩/١.

(٢) ينظر السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤٩٣/١؛ والفارسي، تأليف الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، "كتاب الشعر"، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، (ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م)، ٢٧٩؛ وابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، "الرد على النحاة"، دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، (ط١، دار الاعتصام، ١٩٧٩م)، ٩٦؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣٣١/١، والمغني، ٢٢٠.

(٣) ينظر إيضاح شواهد الإيضاح ٩٦/١.

(٤) ينظر الأخفش، سعيد بن مسعدة، "معاني القرآن"، تحقيق الدكتورة هدى محمود، (ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م)، ٨٧/١؛ وابن بابشاذ، "شرح المقدمة المحسبة"، ٢٥٩/١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢٥٠/١؛ والمرادي، "الجنى الداني"، ٧١؛ والسيوطي، "معجم الهوامع"، ٤٠٦/١.

(٥) أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، "أمالي القالي"، عني بوضعها محمد عبد الجواد الأصمعي، (ط٢،

=

وقد ردّ أبو حيان توجيه الأعلام في البيت، وفي قول الحميري أيضاً بقوله: "ولا وجه لقوله؛ لأن الإهمال عدم العامل، وكيف يكون عاملاً، وقد وجدنا الأعداد المتناسقة، وحروف الهجاء المتناسبة، وحروف فواتح السرور غير معربة لإهمالها، وكذلك كل مهمل"^(١).

والذي أراه هو أن ما ذهب إليه الأعلام الشنتمري من توجيه بعض الشواهد القرآنية، والنحوية بالرفع على الإهمال ليس صواباً؛ لوجود توجيهات لها هي أقرب للصحة من حيث المعنى والصناعة، كما أن الرفع على الإهمال لم يقل به أحد من النحويين، فهو يتناقض مع المعنى الذي يُراد منه الإعراب.

المسألة السادسة: ما زيد على المشهور في المعارف

حدّ النحويون المعرفة بأنها كل اسم خص الواحد من جنسه، أو ما أشير به إلى خارج مختص، إشارة وضعية^(٢). والمعارف في المشهور عند النحويين خمسة، وهي: المضمّر ك(هم) (وأنت)، والعلم ك(هند) (وزيد)، والإشارة ك(ذا) (وذي)، وذو الأداة ك(الغلام)، والمضاف ك(كغلام زيد)، ومن أتباع هذا الرأي سيبويه^(٣)، والمبرد^(٤)،

=

دار الكتب المصرية، ١٩٢٦م)، ٢٣/١.

(١) أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ١٠٨/٤.

(٢) ينظر ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، "المرتل"، تحقيق علي حيدر، (دمشق، ١٩٧٢م)، ٢٧٧؛

وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١١٠/٢؛ والجوهر، شمس الدين محمد بن عبد

المنعم، "شرح شذور الذهب"، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، (ط١)، عمادة البحث العلمي

بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤م)، ٢٧٩/١.

(٣) ينظر سيبويه، "الكتاب"، ٥/٢.

(٤) ينظر المبرد، "المقتضب"، ٢٧٦/٤.

والزجاجي^(١)، وابن جني^(٢)، والعكبري^(٣)، وأبو حيان^(٤)، وغيرهم. وذكر ابن مالك أنها خمسة عند أكثرهم^(٥)، وأهمل ابن قتيبة مما اشتهر منها وهو الإشارة^(٦).

وزاد بعض النحويين كالزنجشيري^(٧)، وابن يعيش^(٨)، وابن هشام^(٩) على ما سبق (الموصلات)، فهي عندهم ستة أقسام.

وأضاف بعضهم كابن الحاجب^(١٠)، وابن مالك^(١١)، والأزهري^(١٢) قسمًا سابعًا، وهو (المنادى)، قال ابن مالك: "فالمعرفة: مضمرٌ، وعَلَمٌ، ومُشارٌ به، ومنادى،

(١) ينظر الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، "الجمال في النحو"، تحقيق علي توفيق الحمد، (ط١، الأردن، دار الأمل، ١٩٨٤م)، ١٧٨.

(٢) ينظر ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، "اللمع"، تحقيق حامد مؤمن، (ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ١٩٨٥م)، ٥٦.

(٣) ينظر العكبري، عبد الله بن الحسين، "اللباب في علل البناء والإعراب"، تحقيق غازي مختار طليمات، (ط١، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م)، ٤٧٣/١.

(٤) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٩٠٨/٢.

(٥) ينظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١١٦/١.

(٦) ينظر ابن قتيبة، أبو الحسن عبد الله بن مسلم، "تلقين المتعلم"، تحقيق محمد سلام الله محمد، (رسالة ماجستير، أم القرى، ١٩٨٦م)، ٢٠٩.

(٧) ينظر الزنجشيري، أبو القاسم محمود بن عمرو، "المفصل" تحقيق علي بو ملح، (ط١، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م)، ٢٣٦.

(٨) ينظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣٤٨/٣.

(٩) ينظر ابن هشام، عبد الله بن يوسف، "شرح اللمحة البدرية" تحقيق هادي نحر، (الأردن، عمان، دار البازوري العلمية)، ٢٣٦/١؛ وابن هشام، عبد الله بن يوسف، "شرح شذور الذهب"، تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد، (صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٦م)، ٥٦.

(١٠) ينظر ابن الحاجب، "الكافية في علم النحو"، ٣٧.

(١١) ينظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١٥٥/١.

(١٢) ينظر الأزهري، "شرح التصريح"، ٩٦/١.

وموصول، ومضاف، وذو أداة^(١).

ومن النحويين^(٢) مَنْ عَدَّ ألفاظ التوكيد (أجمع، وجمعاء، وأجمعون) وتوابعها (أكتع، وأبتع، وأبضع) من المعارف؛ إذ إنها لتوكيد المعرفة، فلا بد أن تتبعها في التعريف. وزاد ابن كيسان على أقسام المعارف (مَنْ، وما) الاستفهاميتين؛ مُعَلِّلاً ذلك أن جوابهما يكون معرفة، وهذا خلاف ما عليه الجمهور؛ لأنه يمكن أن يكون نكرة، كما أنهما قائمتان مقام أي إنسان وأي شيء^(٣).

إذن المشهور من المعارف خمسة، وما زيد عليها فهو رأي بعض النحويين، وبعض هذه الآراء أهلها كثير من العلماء كالمنادي، وألفاظ التوكيد، (ومَنْ، وما) الاستفهاميتين، وبعضها الإهمال فيه قليل كالموصلات، فقد ضمنتها بعضهم المَعْرِفَ بالأداة على قول الأخفش.

فأما (الموصول) فقد اختلف النحويون في مُعْرِفِهِ على قولين، هما:

الأول: ذهب الأخفش إلى أنه مُعْرِفٌ باللام^(٤)؛ إذ إن ما ليس فيه لام ك(مَنْ) (وما)، فهو في معنى ما هي فيه، وأما (أَيُّهُمْ) فإنه معرف بالإضافة، وعلى هذا الأكثر من النحاة؛ فالموصول على هذا من قبيل المعرف باللام أيضاً^(٥). وتبعه

(١) ابن مالك، "التسهيل"، ٢١.

(٢) ينظر ابن أبي الربيع، أبو الحسين بن أبي جعفر، "الملخص في ضبط القوانين"، تحقيق علي بن سلطان الحكمي، (ط١، ١٩٨٥)، ٥٤٦.

(٣) ينظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١١٩/١.

(٤) ينظر أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ١١٦/٢؛ وأبو حنن الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٩٠٩/٢؛ والسيوطي، "جمع الهوامع"، ٢٢٠/١.

(٥) ينظر ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٤٣٣/١.

بعض النحويين كابن خروف^(١). وقد رد بعض النحويين هذا القول؛ لأن الصلة كالأجزاء من الموصول، وجزء الشيء لا يعرفه^(٢).

الثاني: أن تعريفه بالعهد والذي في الصلة، فيكون قسمًا قائمًا بذاته لا بد من ذكره، ويُعزى هذا الرأي للفرسي، قال: "وهكذا ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن (الذي) إنما يتعرف بالصلة، وليس يتخصص ب(لام) المعرفة؛ ألا ترى أن أخوات (الذي) معارف، ولا ألف ولام فيهن، وإنما اختصاص بصلاتهن، ولو اختص (الذي) بلام المعرفة، للزم أن يكون في الاسم تعريفان، وهذا خلف"^(٣).

وقد تبعه في ذلك بعض النحويين^(٤)، قال ابن الخشاب مؤيدًا هذا الرأي: "ويدلك على أن تعرفه بالصلة، لا ب(اللام) التي فيها تعرف (مَنْ)، (وما) الموصولتين؛ ألا تراهما إذا وصلتا معرفتين ولا لام فيها؛ فثبت وتبين بذلك أن تعرف الجميع بالصلات؛ وإنما لم يحتج في (مَنْ) (وما) إلى إدخال (اللام) فيها، وإلزامها إياها كما ألزمت (الذي) (والتي)؛ لأن (مَنْ) (وما) لا يوصف بهما، فلم يحتج إلى إصلاح

(١) ينظر الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشافية"، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، (ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ)، ٥٦١/١.

(٢) ينظر ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، "حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك"، تحقيق جابر بن عبد الله السريع، (رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٤٠هـ)، ٢١٢/١.

(٣) الفرسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، "المسائل الشيرازيات"، تحقيق الدكتور حسن هنداي، (ط١، دمشق، دار القلم، ٢٠٠٤م)، ٤١٩؛ والفرسي، "كتاب الشعر"، ٤١٥؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٧٧/١.

(٤) ينظر العكبري، "الباب في علل البناء والإعراب"، ١٢٧/٢؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ١١٧/١؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٢٥٢/١.

اللفظ بلحاق لام التعريف بهما^(١). ورأي الفارسي مخالف لظاهر كلام سيبويه؛ فقد نصَّ صاحب الكتاب على أنه "إذا سميت رجلاً: الذي رأيتُه، والذي رأيتُ، لم تغيِّره عن حاله قبل أن يكون اسماً؛ لأن (الذي) ليس منتهى الاسم، وإنما منتهى الاسم الوصل؛ فهذا لا يتغير عن حاله كما لم يتغير: ضاربُ أبوه، اسم امرأة عن حاله، فلا يتغير (الذي) كما لم يتغير وصله، ولا يجوز لك أن تناديه كما لا يجوز لك أن تنادي: (الضاربُ أبوه) إذا كان اسماً؛ لأنَّه بمنزلة اسمٍ واحد فيه الألف واللام"^(٢).

ذكر ابن سيده أن سيبويه منع ذلك؛ مُعَلِّلاً ذلك بأن "(الألف)، (واللَّام) المعرفة لَا تَجْتَمِعُ مَعَ النداء؛ لأنَّهما كيلاهما معرَّف، فَلَا يَجْتَمِعُ تعريفان، فنتج من ذَلِكَ أن (اللَّام) في الذي معرفةٌ لَيْسَتْ زَائِدَةً"^(٣).

وأما المنادى فقد اختلف العلماء في وسيلة تعريفه إلى عدة آراء:

الأول: منهم من يرى أنه تعرَّف لوقوعه موقع ضمير المخاطب، وقد قال بهذا الفارسي^(٤)، وتبعه الرضي^(٥). وقد رُدَّ هذا الرأي؛ بحجة أنه لو كان الخطاب مُعَرِّفاً، تعرَّف كلمة (رجل) في قولهم: (أنت رجلٌ قائم)؛ لأنك خاطبت رجلاً، ومع هذا

(١) ينظر ابن الخشاب، "المرتبجل"، ٣٠٦.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٣/٣٣٣.

(٣) ابن سيده، الحسن بن علي بن إسماعيل، "المخصص"، تحقيق خليل إبراهيم جفال، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م)، ٤/٢٦٢.

(٤) ينظر الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، "المقتصد"، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، (منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد)، ٧٦٩/٢.

(٥) ينظر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، تحقيق فخر صالح قدادة، (بيروت، عمان، دار عمان، ١٩٨٩)، ٨٤٩/٢.

الخطاب هو نكرة^(١).

الثاني: منهم من يرى أنه تعرّف ب(أل) المحذوفة، وناب حرف النداء عنها، فقولهم: يا رجل، أصلها: يا الرجل، والمعرف ب(أل) يتوصل إلى ندائه بزيادة (أي)، فيقال: يا أيها الرجل، فحذفت (أل) لفظاً، وبقي معناها، وهذا الرأي يعزى لابن عصفور، وأبي حيان^(٢).

قال ابن عصفور: "وهذا المذهب هو الصحيح؛ لأن النداء لا ينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (أنت رجلٌ قائمٌ) فخاطبت، فإن (الرجل) لا يتعرف بخطابك إياه، بل بقي على تنكيره، وإنما تعرفت به النكرة المقبل عليها من حيث ناب مناب الألف واللام، فإذا قلت: يا رجل، فأصله: يا أيُّها الرجل؛ فلذلك لم تحذف حرف النداء منه؛ لأنه عوض من الألف واللام؛ ولئلا يكثر الحذف"^(٣).

وردد بعضهم هذا الرأي؛ بحجة أن حرف النداء الذي ناب عن (أل) في التعريف، لو كان مُعرِّفاً لعرّف (رجل) في قولهم: (يا رجلاً كلمني)، ولو كانت (يا) للتعريف، لا يجوز نصب الاسم، وإنما يتعرف (رجل) بالقصد^(٤). وقد ذكر أبو حيان أن "(المنادى) ما كان نكرة غير مقبل عليه، فلا خلاف أنه نكرة، وإنما الخلاف في العلم، والنكرة المقبل عليها، فقليل النداء يعرف النكرة المقبل عليها، والعلم بعد زوال

(١) ينظر ابن عصفور، "شرح الجمل" ١٨٧/٢.

(٢) ينظر أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ١١١/١.

(٣) ينظر ابن عصفور، "شرح الجمل"، ١٨٧/٢.

(٤) ينظر العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العثيمين، (ط١)، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٠م)، ٤٤٦.

تعريف العلمية"^(١).

الثالث: منهم من يرى أن تعريفه من قبيل الإشارة والمواجهة، وقد ذهب إلى هذا ابن مالك، وهذا الرأي بعيد عن التكلف عنده، ويرى أنه ظاهر كلام سيبويه^(٢). ومما يؤيد هذا الرأي قول المبرد: "ألا ترى أنك تقول إذا أردت المعرفة: يا رجل! أقبل، فإنما تقديره: يا أيها الرجل! أقبل، وليس على معنى معهود، ولكن حدثت فيه إشارة النداء؛ فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام، وصار معرفة بما صارت به المهمة معارف"^(٣).

والذي أميل إليه هو أن أقسام المعارف خمسة، وهي: المضمّر، والعلم، والإشارة، وذو الأداة، والمضاف. وأما ما عداها فهي إما أن تكون مضمنة في قسم ذي الأداة ك(الموصلات)، أو خارجة عن هذا التقسيم.

المسألة السابعة: (الخالفة) الزائدة على أقسام الكلام المشهورة

أجمع علماء العربية على أن الكلام يتألف من ثلاثة أقسام: اسم، وهو ما دلّ على معنى في نفسه غير مقتزن بزمان، وفعل، وهو ما دلّ على معنى في نفسه مقتزن بزمان، وحرف، وهو ما دلّ على معنى في غيره^(٤). والدليل على انحصار أنواع الكلام في ثلاثة أقسام جاء بالاستقراء وتتبع كلام العرب، والقسمة العقلية، ولو كان ثَمَّ نوع

(١) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٩٠٨/٢.

(٢) ينظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١١٦/١.

(٣) المبرد، "المقتضب"، ٢٠٥/٤.

(٤) ينظر أبو بكر السراج، "الأصول في النحو"، ٣٦/١؛ وأبو القاسم الزجاجي، "الإيضاح في علل النحو"، ٤١؛ وعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، "نتائج الفكر"، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ٤٩؛ وعثمان ابن الحاجب، "أمالى ابن الحاجب"، ٦٩١/٢؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٢٢/١؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٢٥/١.

رابع لعثروا عليه^(١).

والناظر في التعريفات الثلاثة الخاصة بالاسم والفعل والحرف يلحظ نوعاً من الكلمات لا تنطبق عليه ماهية التعريفات، كقولهم: صه، ومه، وبلة، وهيت، وأف، وهلم، وشتان، وهيهات.. ونحوها.

وهذه الكلمات - ومثلها كثير - تقبل علامات الأسماء، لكنها في الوقت نفسه لا تدلُّ على معنى، أو ذات، بل تدلُّ على حدثٍ وزمان كالأفعال، أي: أنها تشبه الأسماء لفظاً، والأفعال معنىً، فهي تحمل بعض خصائص الأسماء، كما تحمل بعض خصائص الأفعال؛ لذلك جعلوا لها مصطلحاً يجمع بين القسمين، وهو مصطلح (أسماء الأفعال)؛ حيث نزلوها منزلة بين الأسماء والأفعال.

وقد أفرد سيبويه لهذا النوع من الكلام باباً قال فيه: "باب من الفعل سُمِّيَ الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمر والنهي، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يتعدى المأمور، ومنها ما يتعدى المنهي إلى منهي عنه، ومنها ما لا يتعدى المنهي. أمّا ما يتعدى فقولك: زُوِيَ زَيْدًا، فإنما هو اسم لقولك: أَرُوْذُ زَيْدًا، ومنها هَلُمَّ زَيْدًا، إمّا تريد هاتِ زَيْدًا"^(٢).

وحدها المبرد بقوله: "هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل، ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تَصْرَفُ تَصْرُفَ الفعل، كما لم تَصْرَفْ (إن) تَصْرَفَ الْفِعْلُ، فألزمت موضعاً واحداً، وذلك قولك: صَهْ وَمَهْ، فهذا إنما معناه:

(١) ينظر ابن هشام، "شرح قطر الندى"، ١٢؛ والسيوطي، "معجم الهوامع"، ٢٥/١؛ والسيوطي، "الأشباه والنظائر"، ٥/٣.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ١٥٠/١.

أُسكت، واكفف، فليس بمتعديّ.." (١).

والمشهور في هذا النوع من الكلام عند علماء النحو المتقدمين أنه (اسم فعل)، وقد اختلفوا في تحديد أصله، فجمهور البصريين يرون أنها أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة، لا تصرف الأفعال؛ إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء؛ إذ لا يُسند إليها إسنادًا معنويًّا (٢)، وبعض البصريين يرون أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء، فهي عندهم أفعال حقيقة، وأسماء استعمالاً (٣)، وعدّها جمهور الكوفيين أفعالاً حقيقةً مرادفة لما تُفسّر به؛ لأنها تدلُّ على الحدث والزمان، وكل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف؛ فهي بمثابة (ليس) (وعسى) ونحوهما (٤)، وذهب أبو القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس إلى أن نحو: مَهْ، وَصَهْ، وَبَلَهْ، مما ليس أصله ظرفًا، ولا مصدرًا أفعال، وما أصله مصدر، أو ظرف، فهو منصوب على إضمار فعل

(١) المبرد، "المقتضب"، ٢٠٢/٣.

(٢) ينظر ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، "الخصائص"، (ط٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٤٧ - ٤٨؛ والرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، "شرح كافية ابن الحاجب"، تحقيق الدكتور حسن الحفظي، والدكتور بشير مصري، (ط١)، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٩٩٣م، ٨٣/٣؛ والسيوطي، "معجم الهوامع"، ١٠٢/٣.

(٣) ينظر أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ٥٩/١؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٢٢٨٩/٥؛ والمرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، "توضيح المقاصد"، تحقيق عبد الرحمن علي بن سليمان، (ط١١)، دار الفكر، ٢٠٠٨م، ١١٥٩/٣؛ والأشموني، "شرح على ألفية ابن مالك"، ٩١/٣؛ والصبان، أبو العرفان محمد بن علي، "حاشية الصبان"، (ط١)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ٢٨٨/٣.

(٤) ينظر أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ٥٩/١؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٦٣٩/٢.

لا يجوز إظهاره^(١).

وأما أبو جعفر أحمد بن صابر - من نخاة المغرب في القرن السابع الهجري - فقد جاء بمصطلح يختلف عن الذي قال به المتقدمون؛ إذ إنها ليست عنده أسماء، ولا أفعالاً، ولا حروفاً؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأسماء ولا الأفعال؛ ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا الأفعال؛ وليست كالحروف، فهي لا تؤدي معنىً جزئياً كالحرف، فهي خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة، وأعطاهما اسماً مغايراً وخاصاً بها؛ حيث سماها (الخالفة)، أو خالفة الفعل؛ لأنها تخالفه، وتنوب عنه في الكلام^(٢).

وقد قُوبِل رأي ابن صابر بالرفض التام من بعض المتأخرين من النحويين، لكنه كان جريئاً في طرحه، شجاعاً في مخالفته، وإن ناله ما ناله من معاصريه، ومن بعدهم كالشاطبي والأزهري وغيرهما، فقد ذكر الأول أن "قوله - أي: ابن صابر - غير صحيح؛ لقيام الإجماع قبله على خلاف قوله؛ إذ هو فيما أحسب متأخر جداً عن أهل الاجتهاد المعبرين من النحويين، ولأن خواص الأسماء موجودة لأسماء الأفعال، فكيف يدعى خروجها عن الأسماء، وتسميتها أسماء أفعال يدل على ذلك أيضاً"^(٣). وذكر الشيخ خالد الأزهرى أن ما ذهب إليه أبو جعفر بن صابر حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتد به^(٤). وعند الصبان لا يُعتدُّ بقول ابن صابر، وقد قال: والحق أنه - أي: اسم الفعل - من أفراد الاسم^(٥).

(١) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٢٢٨٩/٥.

(٢) ينظر ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "شرح ابن عقيل"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

(ط ٢٠)، القاهرة، دار التراث، ١٩٨٠م، ٢٧/١؛ والسيوطي، "معجم المصنفين"، ٢٥/١.

(٣) الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٤٠/١.

(٤) ينظر الأزهرى، "شرح الأزهري"، ٤.

(٥) ينظر الصبان، "حاشية الصبان"، ٣٦/١.

(والخالفة) عند الدكتور تمام حسان مصطلحٌ أطلقه الفراء فيما رواه عنه الأشموني^(١). وهذا خلاف الصواب، ولم أعثر على ذلك عند الأشموني، ونص الأشموني هو: "وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل"^(٢).

ونسب إلى الفراء - أيضًا - مصطلح (الخالفة) الدكتور أحمد مكّي الأنصاري، فقد اعتمد على نصّ الفراء الذي يقول فيه: "إن (كلا) هي بين الأسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل، فلا أقول: إنها اسم؛ لأنها حشو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبعت الفعل؛ لتغيرها في المكني والظاهر"^(٣).

وهذا النص هو مجرد موازنة بين اسمية (كلا) وفعليتها، وهو بعيد كل البعد عن مصطلح (الخالفة) من حيث اللفظ. وقد استفاد من مصطلح (الخالفة) الدكتور تمام حسان عندما تحدث عن تقسيم جديد للكلام العربي؛ بحيث يتجاوز التقسيم الثلاثي المتعارف عليه عند النحويين؛ بيد أن مفهوم (الخالفة) عنده مخالف لما عند ابن صابر؛ فهي عنده كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية؛ ولذلك وسّع دائرة الخوالب، وجعلها تشمل أربعة أمور، منها: (خالفة الإخالة)، (وخالفة الصوت)، (وخالفة التعجب)، (وخالفة المدح والذم). والمقصود بـ(خالفة الإخالة) عنده (اسم الفعل)؛ إذ يقول: "خالفة الإخالة، ويسمى النحاة: اسم الفعل، ويقسمونها اعتباراً ودون سند من المبني والمعنى إلى اسم فعل ماض كـ(هيئات)، واسم فعل مضارع كـ(وي)، واسم فعل أمر كـ(صه).." ^(٤).

(١) ينظر تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، (ط٥، عالم الكتب، ٢٠٠٦م)، ص ١١٣.

(٢) الأشموني، "شرح على ألفية ابن مالك"، ٩١/٣.

(٣) ينظر أحمد محمد أحمد عويش، "أسماء الأفعال في اللغة والنحو"، كلية اللغة العربية، (جامعة أم القرى، ١٩٨٢)، ٥٧.

(٤) تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، ١١٣.

والمح إلى ذلك الأستاذ عباس حسن؛ حيث وصف التقسيم الثلاثي للكلام بالضعف، فقد ذكر - بعد أن أبان مراد الجمهور من تسمية أسماء الأفعال - أنه "بالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب، لا يزال يشوبه -بحق- بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماءً عاملة، مع أنها لا موضع لها من الإعراب؛ فلا تكون مبتدأً، ولا خبرًا، ولا فاعلاً، ولا مضافاً، ولا مضافاً إليه، ولا غير ذلك. ويخف الاعتراض، ويكاد الضعف يختفي، لو أخذنا بالرأي القائل: إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة، وأصحاب هذا الرأي يسمونه: (خالفة) بمعنى: خليفة الفعل، ونائبه، في معناه، وعمله، وزمنه، وكل ما يتضمنه على الوجه المشروح هنا"^(١).

وقد استرسل بعض العلماء المعاصرين في ذكر العلامات النحوية والتصرفية (للخالفة)، بما يتواءم مع الكلمات المنضوية تحتها من حيث المعنى الصرفي، ولزوم البناء، وقبول تنوين التنكير، وعدم قبول التعريف والتثنية، والجمع، ولا الحذف، ولا اللواحق، ولا الزوائد، ولا التوكيد بالنون، إلى غير ذلك من العلامات^(٢).

ومن خلال ما عرضته آنفاً أرى أن الإشكال يكمن في كون مصطلح (اسم الفعل) يجمع بين قسيمين، كل قسم له خصائصه، وملامحه، وسماته، وإطلاق (اسم الفعل) على ذلك قد يخرق ذلك المفهوم، ويتجاوز بعض القيود الخاصة بهما، أي: الاسم والفعل؛ لذلك لجأ بعضهم إلى مصطلح (الخالفة)، وقد يكون أكثر دقةً، وأوسع دائرة، وأبعد للإشكال الذي يكتنف هذا الكم الكبير من الألفاظ، حتى إن ابن قتيبة احتار في تصنيف عدد من الألفاظ التي نسميها (اسم الفعل)، فهو يعقد في كتابه باباً بعنوان: باب تفسير حروف المعاني وما شاكلها من الأفعال التي لا

(١) عباس حسن، "النحو الوافي" (الحاشية)، (ط ١٥٥، دار المعارف) ١٤٢/٤.

(٢) ينظر فاضل مصطفى الساقى، "أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة"، تقديم تمام حسان، (القاهرة، مصر، ١٩٧٧)، ٢٥٣ وما بعدها.

تتصرف، وذكر فيه: ها، وهات، وتعال، وهلم، ورويد^(١).

وهذا أبو علي الفارسي كان يفتي في (هيهات) مرة بكونها اسماً للفعل، ك(صه)، (ومه)، ومرة بكونها ظرفاً، على قدر ما يحضره في الحال^(٢). وفتوى الفارسي دليل على عدم وضوح الرؤية لمصطلح (اسم الفعل)، وربما تكون حالة خاصة بـ(هيهات).

والذي أميل إليه أن مصطلح (الخالفة) الذي جاء به ابن صابر من الزيادات التي جديرٌ بأن يكون له حضورٌ في الدرس النحوي، وأن يكون قسمًا رابعًا لأقسام الكلام، فهو يعطي صبغة خاصة لشريحة كبيرة من الألفاظ التي لم يفِ مصطلح (اسم الفعل) بصفاتها اللفظية والمعنوية؛ إذ إن (اسم الفعل) كان معالجة النحاة له إثارةً للمبنى على حساب المعنى، فهو انتصار للشكل، ذلك أن: البناء، والتنوين، ونون التوكيد، ودخول الكاف، وتقديم المعمول، كلها أمور راجعة إلى الشكل، وليس شرطاً أن يكون اعتماد المصطلحات النحوية واللغوية حصراً وحكراً على المتقدمين من العلماء، فقد يفتح الله على المتأخر ما لا يصل إليه المتقدم.

المسألة الثامنة: (الإضافة الشبيهة بالمحضة) الزائدة على قسمي الإضافة

المشهورين

الإضافة في العربية على القول المشهور قسمان^(٣): معنوية، ولفظية، وبعضهم

(١) ينظر الدينوري، محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة، "تأويل مشكل القرآن"، تحقيق إبراهيم شمس

الدين، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية)، ٢٩٤ وما بعدها.

(٢) ينظر رأيه في ابن جني، "الخصائص"، ٢٠٧/١؛ والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "الاقتراح في أصول النحو"، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، (ط٢)، دمشق، دار البيروني،

١٤٢٤، ١٥٣.

(٣) ينظر أبو بكر السراج، "الأصول في النحو"، ٥٣/١؛ وأبو القاسم الزجاجي، "الإيضاح في علل النحو"، ١٠٨؛ واللمع ٨٠؛ والجزولي، "المقدمة الجزولية"، ١٣١؛ وابن الأثير، "البدیع في العربية"، ٤٣/٣؛ وابن الخباز، "توجيه اللمع"، ٢٥٣؛ وابن عصفور، "شرح الجمل"، ١٦٦/٢؛

يسميتها: محضة، وغير محضة، فأما المعنوية أو المحضة فهي: التي لا ينوي بها انفصال المضاف من المضاف إليه، ولأن فائدتها في المعنى، وهي بمعنيين: معنى (اللام) كقولهم: غلامٌ رجلٌ، أي: لرجلٍ، ومعنى (من) كقولهم: ثوبٌ خزٌّ، أي: مِنْ خَزٍّ، وهذا القسم يفيد تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة، كـ(غُلامٌ رجلٌ)، وتعريقاً إن كان المضاف إليه معرفة، كـ(غُلامٌ زيدٌ). وعبد القاهر الجرجاني أضاف معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى (في)، كقولهم: فلانٌ ثبُثَ العَدِرِ، أي: ثابِتُ القَدَمِ في الحَرْبِ والكَلَامِ^(١).

وأما الإضافة اللفظية، أو غير المحضة فهي: أن يكون المضاف وصفاً يعمل فيما أضيف إليه عمل الفعل، كقولهم: حَسَنُ الوَجْهِ، وَضَارِبُ زَيْدٍ، وهذا القسم لا يتخصَّصُ بالإضافة، ولا يتعرَّفُ؛ إذ إن المقصود به تخفيف اللفظ، بحذف التنوين، أو نون التثنية، أو الجمع على حدها^(٢).

وقد زاد ابن مالك على القسمين المشهورين عند النحويين قسمًا ثالثاً، وهو الإضافة الشبيهة بالمحضة، وذكر أبو حيان أنه لا يعلم له سلفاً في ذلك^(٣)، وما جعله المصنف من قبيل الإضافة الشبيهة بالمحضة، هو عند النحويين من قبيل المحضة، إلا شيئاً واحداً، وهو الاسم المضاف إلى الصفة، فإنه عند الفارسي من قبيل غير المحضة^(٤).

وتقرير ما اختاره هو أن في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم يُنَوَّ معه ضمير

=

وابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح الكافية الشافية"، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، (ط١)،

جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي)، ٩٠٦/٢.

(١) ينظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١٢٧/٢؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١٨٠٠/٤.

(٢) ينظر المرادي، "توضيح المقاصد"، ٧٨٩/٢.

(٣) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١٨٠٦/٤.

(٤) ينظر ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣١٨٧/٧.

كما نوي في الصفة المضافة إلى مرفوعها، أو منصوبها، وانفصلاً من قبل أن المعنى على التبعية، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف، مراعاة لشبهه بالمتصل لفظاً ونية، وهذا النوع مقصور على السماع^(١)، وقد جعله في سبعة أنواع، وهي^(٢):

الأول: إضافة الاسم إلى الصفة، نحو: (مسجد الجامع)، وقد جعل ابن مالك إضافة الاسم إلى ما هو في الأصل صفة كـ(مسجد الجامع) واسطة بين المحضة، وغير المحضة على أصح القولين، ثم علّل بأنها إضافة تصل ما هي فيه بما يليه، إمّا بها نحو: (ولدائر الآخرة)، ثم قال: "وكلا الاستعمالين صحيح فصيح، فوجب أن يكون لنوعه اعتباران: اتصال من وجه وانفصال من وجه، فالاتصال من قبل أن الأول غير مفصول بضمير منوي كما هو في إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها؛ ولأن موقعه لا يصلح للفعل فيقدر تنكيره؛ ولأن الذي حكم بعدم تمحض إضافته جعل سبب ذلك أن الأصل إضافة الأول إلى موصوف الثاني، فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، وهذا إذا سلّم لا يمتنع به تمحض الإضافة؛ لأن الحكم لا يتغير بحذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه.. وأما الانفصال في هذا النوع فمعتبر من قبل أن المعنى يصح به دون تكلف ما يخرج به عن الظاهر؛ ألا ترى أن نحو: (الجانب الغربي)، (والصلاة الأولى)، (والمسجد الجامع)، (والدار الآخرة)، (والحبة الحمقاء) مكنتى بلفظه في صحة معناه، وأن نحو: (جانب الغربي)، (وصلاة الأولى)، (ودار الآخرة)، (ومسجد الجامع)، (وحبة الحمقاء) غير مكنتى بلفظه في صحة معناه، بل يحتاج فيه إلى تكلف تقدير، بأن يقال: جانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، ودار الحياة الآخرة، ومسجد

(١) ينظر ابن عقيل، "المساعد"، ٣٣٣/٢.

(٢) ينظر وابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، "التسهيل"، تحقيق محمد كامل بركات، (دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ)، ١٥٦؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢٣١/٣ - ٢٣٤، والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٧٨٧/٢، والأشعوني، "شرح على ألفية ابن مالك"، ١٢٨/٢، ١٢٩.

الوقت الجامع، وحبّة البقلة الحمقاء" (١). وذهب الفارسي (٢) وابن الدباس وغيرهما إلى أنّ إضافة الاسم إلى الصفة غير محضة، وأجاز ذلك ابن عصفور، وعند غيرهم أنّها محضة (٣)، وهو رأي أبي حيان فقد جعلها من إضافة الموصوف إلى صفته.. وإضافتها محضة، ثم علّل لذلك بأنه لا يجمع بينها وبين (أل)، ولا تدخل (رب) عليه، ولا يأتي هذا النوع نكرة فيما يعلم (٤).

وجعل ابن أبي الربيع إضافة (دار الآخرة)، (ومسجد الجامع) إضافة مُعرّفة، وإن لم يكن القصد بالإضافة إلا التخفيف (٥). وحكى عنه أبو حيان قوله: "وهذا لا يجري في كل الصفات؛ ألا ترى أنك لا تقول: عندي كِتَابُ الصَّحِيحِ، تريد: الكتاب الصحيح، وإن كنت تقول: صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وهما في معنى: الصلاةُ الأولى، والمسجدُ الجامع؛ وإنما يجري في كل اسم موصوف بصفة تلك الصفة توجد لما تلازمه؛ ألا ترى أن (الصلاة) إذا كانت أولى، إنما تكون أولى بساعتها، وكذلك (مسجدُ الجامع)، إنما هو جامع في وقت مخصوص، وهو عند الزوال من يوم الجمعة؛ فكذلك أيضا يصح أن يوصف بأنه جامع، وكذلك (الدار الآخرة) ساعتها أيضا آخرة" (٦). **الثاني:** إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: (شَهْرُ رَمَضَانَ)، (ويومَ الخميس)، (وذاَت اليمين). **الثالث:** إضافة الصفة إلى الموصوف،

(١) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢٢٩/٣.

(٢) ينظر أبو علي الفارسي، "الإيضاح العضدي"، ٢٧١، ٢٧٢.

(٣) ينظر أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ٣٤/١٢، وابن عقيل، "المساعد"، ٣٣٢/٢.

(٤) ينظر أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ٣٨/١٢.

(٥) ينظر ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي السبتي، "البيسط في شرح جمل الزجاجي"، تحقيق

الدكتور عياد الشبيبي، (ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م)، ٣١٢/١.

(٦) ينظر رأيه في أبي حيان، "التذيل والتكميل"، ١٢ / ٤٤؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"،

٣١٨٨/٧.

كقولهم: (سَحَقُ عِمَامَةٍ)، (وَجَرْدُ قَطِيفَةٍ)، والأصل: عِمَامَةٌ سَحَقٍ، وَقَطِيفَةٌ جَرْدَاءٌ. وهذان النوعان من الإضافة ذهب ابن عصفور إلى أنهما غير محضة^(١)، وغيره ذهب إلى أنهما محضة^(٢). ورأي ابن مالك عند ابن عقيل لا ينقاس^(٣).
الرابع: إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة، كقوله:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ^(٤)

أي: علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيدٍ صاحبكم، فحذف الصفتين، وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة. وذكر بعضهم أن في هذا تكلفاً، وهو عكس المشهور من جعل الصفة خلفاً عن الموصوف في الإضافة وغيرها، وخلاف المشهور أيضاً من حذف الصفة بدون جعل موصوفها خلفاً عنها في شيء^(٥). الخامس: إضافة المؤكّد إلى المؤكّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان، نحو: يومئذٍ، وحينئذٍ، ومن إضافة المؤكّد إلى المؤكّد في غير الزمان قول الشاعر:

-
- (١) ينظر شرح الجمل ١٦٧/٢، ١٦٨؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١٨٠٨/٤؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٧٨٧/٢.
- (٢) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١٨٠٨/٤؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٧٨٧/٢.
- (٣) ينظر ابن عقيل، "المساعد"، ٣٣٤/٢.
- (٤) البيت من الطويل، وقائله رجل من طيء. ينظر العيني، "المقاصد النحوية"، ١٢٩٧/٣؛ وبلا نسبة في الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، "المسائل الحليّيات، تحقيق حسن هنداوي، (ط١)، بيروت، دار القلم، ١٩٨٧م)، ٢٩٨؛ والزحخشري، "المفصل"، ٢٩؛ وابن الأثير، "البدیع في علم العربية"، ٣٧/٢؛ وعثمان ابن الحاجب، "أُمالي ابن الحاجب"، ٣٢٠/١؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢٣١/٣.
- (٥) البغدادي، عبد القادر بن عمر، "شرح أبيات مغني اللبيب"، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، (ط١)، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٣٩٨هـ)، ٣٠٩/١.

لَمْ يَبْقَ مِنْ زَعَبٍ طَارَ الشِّتَاءُ بِهِ عَلَى قَرَا ظَهْرِهِ إِلَّا شَمَائِلٌ^(١)
فأضاف (القرا) إلى (الظهر) وهما بمعنى واحد، وهذا النوع في غاية الندور،
ويقتصر فيه على السماع كما ذكر أبو حيان^(٢). السادس: إضافة الملغى إلى
المعتبر، كقول الشاعر:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ^(٣)
السابع: إضافة المعتبر إلى الملغى، نحو: (اضرب أيَّهُمْ أَسَاءً)، ومنه قول الشاعر:
أَقَامَ بِبَغْدَادَ الْعِرَاقَ وَشَوْقِهِ لِأَهْلِ دِمَشْقَ الشَّامَ شَوْقَ مُبْرِحٍ^(٤)
وقد تعقَّب الشاطبي ابنَ مالك في إضافته للقسم الثالث، وهو الإضافة
الشبيهة بالمحضة؛ بحجة أن أقسامه السبعة التي ذكرها تدخل في القسمين المشهورين:
المحضة، وغير المحضة، فقد قال: "فإذا تقرر هذا فقد حصل لنا أن الإضافة في هذه

(١) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ابن قتيبة، محمد بن عبد الله بن مسلم، "المعاني الكبير" تحقيق
المستشرق الدكتور سالم الكرنكوي، (ط١، حيدر آباد، مطبعة دائرة المعارف، ١٩٤٩م)،
١/١٨١؛ وبلا نسبة في ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣/٢٣٣؛ وأبي حيان الأندلسي، "ارتشاف
الضرب"، ٤/١٨٠٩؛ وابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، "تخليص الشواهد"، تحقيق
الدكتور عباس الصالحي، (ط١، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ)، ١٣٨؛ وناظر
الجيش، "تمهيد القواعد"، ٧/٣١٧٥.

(٢) ينظر أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ١٢/٤٩.

(٣) البيت من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعة. ينظر لبيد بن ربيعة بن مالك، "ديوانه"، اعتنى به حمود
طماس، (ط١، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠٤م)، ٥١؛ وابن جني، "الخصائص"، ٣/٣١؛
والزمخشري، "المفصل"، ١٢٤؛ وأبو القاسم السهيلي، "نتائج الفكر"، ٣٧؛ والعيني، "المقاصد
النحوية"، ٣/١٣٠٠؛ وعبد القادر البغدادي، "شرح أبيات مغني اللبيب"، ٧/١٩٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين. ينظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣/٢٣٥؛ وابن عقيل،
"المساعد"، ٢/٣٣٦؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٧/٣١٧٧؛ والعيني، "المقاصد النحوية"،
٣/١٣٠٢.

الأمر على وجهين: محضة، وغير محضة، كما قال سيبويه وغيره، وأن كلام الناظم لم يتناول إلا أحد الوجهين، وهذا من الناظم احتراز حسن، وبناء للمسألة على أصل صحيح مليح، وبالله التوفيق^(١).

والذي أراه أن ما ذهب إليه ابن مالك من زيادة قسم ثالث لأقسام الإضافة، وهو الشبيه بالمحضة هو اجتهاد منه، لكنه لا يرقى إلى أن يكون قسمًا منفردًا بذاته؛ لأن الأنواع السبعة التي ذكر أنها تنضوي تحت هذا القسم، قد تدخل ضمناً في القسمين المشهورين، وبعضها في غاية الدور، ومقصود فيه على السماع.

المسألة التاسعة: (الجملة: الظرفية، والشرطية، والندائية) الزائدة على قسمي الجملة المشهورين

تتألف الجملة من قسمين رئيسين لا ثالث لهما عند جمهور النحويين، هما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والاسمية: ما كان الجزء الأول منها اسماً، نحو: زيد أبوه منطلقاً، والفعلية: ما كان الجزء الأول منها فعلاً، نحو: قام زيد^(٢).

وأول من أشار إلى هذا التقسيم هو سيبويه دون أن يصرح به، فقد قال: "وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجِدُ المتكَلِّمُ منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّلُ بدٌّ من الآخر في الابتداء"^(٣). ثم جاء ابن السراج، وذكر جزأي كل قسم من أقسام الجملة المشهورين دون أن يسمي

(١) الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٣٢/٤ - ٣٥.

(٢) ينظر أبو البركات الأنباري، "أسرار العربية"، ٧٥؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١١١٥/٣؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ٤٤٣/١؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٩٤٩/٢.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٢٣/١.

القسمين، وجعلها على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر، ثم مثَّل لكل واحدٍ منهما^(١).

إذن تتكون الجملة من قسمين، وهذا هو المشهور، وقد جاء بعض النحويين وزاد على ذلك المشهور بعض الأقسام، فهذا ابن هشام جعلها في ثلاثة؛ حيث زاد على الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، الجملة الظرفية، وحدَّها بقوله: "المصدرة بظرفٍ، أو مجرور، كقولهم: أعندك زيدٌ، وقولهم: أفي الدَّار زيدٌ، إذا قدرت (زيدًا) فاعِلًا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مُبتدأً مخبرًا عنه بهما"^(٢). وقد تبعه في ذلك التقسيم الأبيدي^(٣). وما ذهب إليه ابن هشام مخالف لما عليه النحويون؛ إذ إن الظرف ليس خبرًا، وإنما هو متعلق بالخبر. قال ابن يعيش: "واعلم أنَّ الخبر إذا وقع ظرفًا أو جازًا ومجرورًا، نحو: زيدٌ في الدار، وعمرو عندك، ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة؛ لأن (الدار) ليست من (زيد) في شيء، وإنما الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، والتقدير: زيدٌ استقرَّ عندك، أو حَدَثَ، أو وَقَعَ، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفَها، وأقمتَ الظرفَ مقامَها؛ إيجازًا لما في الظرف من الدلالة عليها؛ إذ المراد بالاستقرار استقرارٌ مُطلقٌ، لا استقرارٌ خاصٌ"^(٤).

وزعم بعضهم أن عبد القاهر الجرجاني جعلها في أربعة أقسام، حيث أضاف على الجملة الظرفية، الجملة الشرطية، وهي التي تتركب من الشرط والجزاء، نحو: (إنَّ

(١) ينظر ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٦٤/١.

(٢) ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٤٩٢.

(٣) ينظر الأبيدي، أحمد بن محمد البجائي، "الحدود في علم النحو"، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، ٢٠٠١م، ٤٧٥.

(٤) ينظر الزمخشري، "المفصل"، ٤٤.

تُكْرِمُنِي أُكْرِمُكَ^(١). فقد قال: "اعلم أن الجمل على أربعة أضرب كما ذكر، فالأول نحو: زيدٌ منطلق، وأخوه خارج، وهو الجملة من المبتدأ والخبر، والثاني نحو: خرج أبوه، وقامَ غلامُهُ، وهذا هو الجملة من الفعل والفاعل، والثالث: إن تضرُّهُ يضرُّنكَ، وهو الجملة من الشرط والجزاء، والرابع نحو: في الدارِ، وخلَفَكَ، ويوم الجمعة، وهو الجملة من الظرف، وكون هذا الضرب جملةً يقع فيه كلام من بين الجميع"^(٢).

والحقيقة أن عبد القاهر في نصه لم يكن إلا شارحاً لعبارة أبي علي الفارسي الذي يتحدث فيها عن أنواع الجمل التي تكون خبراً للمبتدأ، والدليل على ذلك قوله: "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل، وهي في الأصل اثنتان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر؛ لأن الشرط والجزاء يكون من فعل وفاعل"^(٣). وقد تبع أبا علي الفارسي في ذلك الزمخشري^(٤).

والذي يؤكد ذلك هو ما بينه ابن يعيش في كون هذه القسمة لفظية، فقد نصَّ بقوله: "واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو (استقر)، وهو فعل وفاعل"^(٥). ومنهم من زاد قسمًا خامسًا^(٦)، فقد عدَّ بعضهم جملة النداء من أقسام

(١) ينظر ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٤٩٢؛ والسيوطي، "معجم الهوامع"، ٥٦/١.

(٢) الجرجاني، "المقتصد"، ٢٧٤/١.

(٣) الجرجاني، "المقتصد"، ٢٧٧/١.

(٤) ينظر الزمخشري، "المفصل"، ٤٤.

(٥) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢٢٩/١.

(٦) ينظر الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٥٨٩/١.

الجملة، كقولهم: (يَا زَيْدُ)، فهي مركبة في الأصل من الحرف والاسم، أي: أنها مبينة للاسمية والفعلية، وقد اختلف في شأنها اللغويون والنحويون، فهي جملة؛ لأنها تفيد معنى كاملاً حين نقف عليها، وهي تتكون من حرف للنداء ومنادى، والجملة المعروفة لا تتكون من حرف واسم فقط، ولا بد أن يكون فيها إسناد بين اسم واسم، أو بين فعل واسم؛ لهذا كله يرى بعض اللغويين المحدثين قبول هذا التركيب على أنه (جملة)، لكنهم يطلقون عليها (جملة غير إسنادية)، وبعض النحويين يرى أن (جملة النداء) جملة تامة، شأنها شأن الجمل الأخرى؛ حيث يتوافر فيها إسناد غير ظاهر؛ لأن المنادى عندهم نوع من (المفعول به)، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره: أنادي، أو أدعو، وهذا الفعل لا يظهر مطلقاً، وحرف النداء ينوب عنه ويعمل عمله^(١).

فهذا ابن مضاء يجعل العامل في جملة النداء حرف النداء، وعلل ذلك بأنه إذا أظهر الفعل تغير المعنى من جملة إنشائية طلبية إلى جملة خبرية^(٢).

ومذهب سيبويه والجمهور أنها راجعة إلى الجملة الفعلية؛ إذ إن العامل هو الفعل على تقدير نيابة الحرف عنه^(٣). وذكر الرضي أن المبرد أجاز نصب المنادى على حرف النداء؛ لسده مسد الفعل، أي: أن حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة - أي: الفعل - والفاعل مقدر، والمفعول به واجب الذكر لفظاً، أو تقديرًا على رأيي الجمهور والمبرد؛ إذ لا نداء بدون المنادى^(٤).

وفي المقتضب كلام المبرد موافق لكلام الجمهور، قال: "اعلم أنك إذا دعوت

(١) ينظر عبده راجحي، "التطبيق النحوي"، (ط ١، مكتبة المعارف، ١٩٩٩م)، ٢٧٦.

(٢) ينظر ابن مضاء، "الرد على النحاة"، ٧٢.

(٣) ينظر ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٣٣٣/١؛ وأبو البركات الأنباري، "الإنصاف"، ٢٦٦/١؛ وأبو البركات الأنباري، "أسرار العربية"، ١٧٣؛ وابن الناطم، "شرح ألفية ابن مالك"، ٤٠٣.

(٤) المبرد، "المقتضب"، ٢٠٢/٤.

مضافاً، نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله؛ لأن (يا) بدل من قَوْلِكَ: أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ وَأُرِيدُ، لَا أَنَّكَ تخبر أَنَّكَ تفعل، وَلَكِنْ بَهَا وَقَعَ أَنَّكَ قد أوقعت فعلاً، فَإِذَا قلتَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، فقد وَقَعَ دَعَاؤُكَ بِ(عبدِ الله) فانتصب على أَنَّهُ مفعول تعدى إليه فعلك^(١).

والعامل عند السهيلي في جملة النداء هو المعنى أو القصد، كأنهم شبهوه بالعامل في المبتدأ، قال^(٢): "والذي يظهر لي الآن أن (يا) تصويت بالمنادى، نحو: (جوت)، (وها)، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه، وإلى ذكره، كما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه: أنه منصوب، ويدلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه، نحو: (صاحب زيد أقبل)، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾"^(٣). وقد أجاز بعضهم تركيب الاسم مع الحرف، لكن الجملة الفعلية فيه مقصودة، فهي في الأصل داخلة فيها، قال الفارسي: "وأما قولهم في النداء: يا زيد، واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلف من اسم وحرف؛ فذلك لأن الفعل ها هنا مراد عندهم، يدلك على ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم: يا أثلاً؛ أفلا ترى أنَّ الاسم المنتصب لا يخلو من أن يكون العامل فيه فعلاً، وما هو مشبه به، أو اسماً، فلا يجوز أن يكون العامل ما شبه به الفعل في نحو: (أَنْ)، (وما)؛ لأن ذلك العامل ما شبه به الفعل في نحو: (أَنْ) (وما)؛ لأن ذلك لا يعمل مضمراً"^(٤). وذكر

(١) ينظر ابن مالك، "شرح الكافية"، ٤٠٨/١.

(٢) أبو القاسم السهيلي، "نتائج الفكر"، ٦١.

(٣) سورة يوسف آية ٢٩.

(٤) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، "المسائل العسكرية"، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، (ط ١، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م)، ٧١.

ابن مالك أن المنادى يكون منصوباً لفظاً، أو تقديراً بـ(أنادي) لازم الإضمار^(١).
والذي أراه هو أن الجملة تتكون من قسمين رئيسين لا ثالث لهما، وهما:
الاسمية، والفعلية، ومن زاد على ذلك فهو مخالفٌ لما عليه جمهور النحويين؛ لأن
الجملة الظرفية للخبر الذي هو (استقر)، وهو فعل وفاعل؛ ولذلك يُحْكَم على
موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها، لكان
مرفوعاً، والجملة الشرطية في الأصل مركبة من جملتين فعليتين، هما: الشرط،
والجزاء، وكلاهما مكون من فعل وفاعل، وكذلك جملة النداء تكون فعلية في
أصلها؛ لأن المنادى فيها منصوب، وناصبه فعل مقدر.

المسألة العاشرة: (بدلٌ كلٌّ من بعض) الزائد على أقسام البدل المشهورة

البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة^(٢). وهو من اصطلاحات
البصريين، وأما الكوفيون فقد نقل عنهم ابن كيسان تسميته تكريراً، ونقل الأخفش
أنهم يسمونه الترجمة والتبيين^(٣).

وهو إما أن يكون الأول في المعنى، أي: بدل كل من كل، نحو: رأيتُ أخاك
زيداً، وإما أن يكون بعضه، أي: بدل بعض من كل، نحو: ضربتُ زيداً رأسه، وإما أن
يكون مشتملاً عليه، أي: بدل اشتمال، نحو: سلب زيدٌ ثوبه، وإما أن يكون بدل
مباين، وهو على قسمين: بدل إضراب، أو بداء، وهو ما باين الأول مطلقاً وقصداً،
نحو: أَكَلْتُ تَمْرًا زَبِيئًا، وإما بدل الغلط والنسيان، نحو: مررتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ، أراد

(١) ينظر ابن مالك، "التسهيل"، ١٧٩.

(٢) ينظر محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، "ألفية ابن مالك"، (دار التعاون)، ٤٩؛ وابن مالك،
"شرح الكافية الشافية"، ٣/١٢٧٤؛ وابن الناطم، "شرح ألفية ابن مالك"، ٣٩٣.

(٣) ينظر ابن عقيل، "المساعد"، ٤٢٧/٢.

(بحمار) فغلط، فغلط بقوله: برجل، فوضعه موضعه^(١).

وثمة قسمٌ ضمَّنه بعض النحويين أقسام البدل، وجعلوه تحت مسمى: (بدل كل من بعض)، أي: عكس (بدل بعض من كل)، واحتجوا بقوله: لقيته غدوةً يوم الجمعة؛ لأن العامل الواحد لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحد منه إلا على طريق الإتيان^(٢). ويمثلون له بأمثلة، منها قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾^(٣)؛ لأن (الكعبة) بعض (البيت الحرام)، وقوله تعالى: ﴿فَأَوَّلِيكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَاهَمُونَ شَيْئًا﴾^(٤) جَنَّتِ عَدْنٍ^(٥)، (فجنات) بدل من (الجنة). وقد اختار السيوطي هذا القسم من أقسام البدل، وذكر أن فائدة ذلك في الآية تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة^(٥)، ومنه قول امرئ القيس:

كَأَيَّ غَدَاةِ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٍ^(٦)

ف(يوم) بدل من (الغداة)، والبدل في البيت أعم من المبدل منه، فهو كل من بعض^(٧). ومنه قول الآخر:

(١) ينظر أبو علي الفارسي، "الإيضاح العضدي"، ٢٨٣؛ واللمع ٨٧؛ وأبو البركات الأنباري، "أسرار

العربية"، ٢١٧؛ والجزولي، "المقدمة الجزولية في النحو"، ٧٦؛ وابن مالك، "التسهيل"، ١٧٢.

(٢) ينظر ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣٤٠٨/٧.

(٣) المائدة آية ٩٧.

(٤) مريم آية ٦١ - ٦٢.

(٥) ينظر السيوطي، "مع الهوامع"، ١٧٩/٣.

(٦) البيت من الطويل. ينظر امرئ القيس بن حجر، الحارث الكندي، "ديوانه"، اعتنى به عبد الرحمن

المصطاوي، (١ط)، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠٤م)، ٢٣؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"،

١٠٣٩/٢؛ والشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٧١/٤؛ والعيني، "المقاصد النحوية"، ١٦٨٣/٤.

(٧) ينظر العيني، "المقاصد النحوية"، ١٦٨٣/٤؛ والأشموني، "شرح على ألفية ابن مالك"، ٥/٣.

نَضَرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ^(١)

ف(طلحة) بدل من (أعظمًا)، وهو أعم منه، أي: رحم الله طلحة الطلحات. وهذا القسم من أقسام البدل زاده بعض النحويين، وقد ردّه كثير من العلماء، والجمهور مُجمِعٌ على نفي بدل كل من بعض، وقد كرهوا أن يبدلوا الأكثر من الأقل، يعني كلاً من بعض، كما زعم ابن خروف^(٢). وذكر بعض البلاغيين أن هذا النوع إنما هو بدل كل من كل مع زيادة في المعنى، قال بهاء الدين السبكي: "وما يتوهم بعضهم من أن ثم قسمًا يقال له: بدل كل من بعض، في نحو: رَأَيْتُ الْقَمَرَ فَلَكُهُ، وَهَمٌّ، فَإِنْ وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي كَلَامٍ مَعْتَبَرٍ، فَهُوَ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلٍّ، غَايَتُهُ أَنْ الْبَدَلَ اشْتَمَلَ عَلَى زِيَادَةٍ مَعْنَى لَيْسَ فِي الْمَبْدَلِ"^(٣)، وذلك لا ينافي البدلية.

قال بعضهم: وَلَا حُجَّةَ فِيمَا أوردته المشتون لهذا القسم من أمثلة، وقد تأولوا الأمثلة التي أوردوها، فأما الآيتان الكریمتان، فالتوجيه الصحيح للآية الأولى هو أن (الكعبة) اسم يطلق على مكة، وحينئذ يكون (البيت الحرام) بدل كل من كل، أو بدل بعض من كل، أو (البيت الحرام) هو مكة، فيكون بدل كل من كل^(٤). وعند

(١) البيت من الخفيف، وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات. ينظر وشرح ابن يعيش ١٤٤/١؛ وورد بلا نسبة في المبرد، "المقتضب"، ١٨٨/٢؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١٤٤/٤؛ وأبي البركات الأنباري، "الإنصاف"، ٣٥/١؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢٧١/٣؛ والمرادي، "الجنى الداني"، ٦٠٥.

(٢) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١٩٧٠/٤.

(٣) السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي، "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي، (ط)، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م، ٢٢٤/١.

(٤) ينظر أبو حيان، "البحر المحيط"، ٣٧٢/٤.

الزمخشري (البيت) في الآية الكريمة عطف بيان على جهة المدح لا التوضيح^(١). وأما الآية الثانية فإن (أل) في (الجنة) للجنس، (والجنات) داخلة فيها^(٢).

وأما البيتان، فتوجيه الأول منهما على أن (اليوم) ليس اسمًا للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ولكنه اسم للوقت مطلقًا، طال أو قصر، نظير قولهم: (إنما أدخرتُك لهذا اليوم)، يريدون لهذا الوقت، وعلى هذا يكون إبدال (يوم) من (عَدَاةَ الْبَيْنِ) من نوع بدل الكل من الكل. والصحيح أنه بدل كل من كل يجعل (أعظم) من قبيل ذكر البعض، وإرادة الكل بدليل المعنى.

وقد ذكر ناظر الجيش أن توجيه (بدل كل من بعض) في البيت لا معول عليه، ثم علل ذلك بقوله: "لأن ظرفي الزمان إذا كان أحدهما أعم من الآخر، جاز للعامل الواحد أن يكون عاملاً فيهما"^(٣).

وأما توجيه البيت الثاني فهو أن (أعظمًا دفنوها) أعظم طلحة، ثم حذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ويُدُلُّ على ذلك الرواية المشهورة وهي جر (طلحة)^(٤)، على أن الأصل: أعظم طلحة، ولم يُقَمِّ المضاف إليه مقامَ المضاف^(٥).

(١) ينظر الزمخشري، "الكشاف"، ٦٨١/١.

(٢) ينظر محمد الأمين المختار، "أضواء البيان"، (بيروت، لبنان، دار الفكر، ١٩٩٥)، ٤/٤١٨.

(٣) ينظر ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣٤٠٨/٧.

(٤) ينظر ابن عدلان، علي بن عدلان الربيعي، "الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب"، تحقيق الدكتور حامد صالح الضامن، (ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ٢٣.

(٥) ينظر ابن السيد البطليوسي، أبو محمد بن عبد الله، "رسائل في اللغة"، قرأها وحققها وليد السراقي، (ط١، الرياض، مركز الملك فيصل، ٢٠٠٧م)، ٢٣٨؛ وابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، "ضرائر الشعر"، تحقيق السيد إبراهيم محمد، (ط١، دار الأندلس، ١٩٨٠م)، ١٦٥؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢٧١/٣.

وقيل: على إضمار (أعني)؛ لِأَنَّهُ نَبِهَ عَلَيْهِ بِضَرْبِ مِنَ الْمَدْحِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّرْحِمِ عَلَيْهِ. وَذَهَبَ آخَرُونَ فِي نَصْبِهِ إِلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، كَأَنَّهُ أَرَادَ رَحِمَ اللَّهِ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا لَطْلَحَةً، فَلَمَّا حَذَفَ الْجَارَ نَصَبَ. وَأَنشده قوم بِالْجَرِّ عَلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ: أَعْظَمَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ، ثُمَّ حَذَفَ الثَّانِي؛ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَهَذَا شَاذٌّ يَقِلُّ فِي كَلَامِهِمْ حَذْفَ الْجَارِ مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهِ^(١).

ومن اللافت في هذه المسألة ما نصَّ عليه سيبويه؛ حيث قال: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ، فيجعلون (أحدًا) بدلًا كما قالوا: مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِهِ أَحَدٍ، فجعلوه بدلًا"^(٢)، أي: بدلًا من (الأب)، وحيث لا يكون بدل الأعم من الأخص. وأبو العباس لا يميز: (مالي إلا أبوك أحد). لأن الباب الذي عليه هذا أن يكون (أحد) مبدلًا منه لا بدلًا^(٣).

وقد اختلف النحويون في تأويلهم نص سيبويه، وشرحهم له، فهذا الرماني يقول: "وبعض العرب يقول: مالي إلا أبوكَ أَحَدٌ، وما مررتُ بِمِثْلِهِ أَحَدٍ، فيبدل الأعم من الأخص؛ لأنه جعله في الموضع الذي يستدرك به، كأنه أراد أن يقول: مالي إلا أبوكَ، ثم استدرك بقوله: أحد؛ ليدل على مثل المعنى إذا قال: مالي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ"^(٤). وفي تفسير الرماني إشارة إلى جواز هذا التركيب، وإن كان فيه إبدال الأعم من الأخص؛ لأنه جاء في سياق الاستدراك. وبعضهم رفعه على البدلية وهو قول

(١) ينظر علي بن عدلان، "الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب"، ٢٣؛ والبغدادي، "خزانة الأدب"، ١٥/٨.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٣٣٧/٢.

(٣) ينظر الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، "التعليقة"، تحقيق الدكتور عوض القوزي، (ط ١)، القاهرة، مطبعة الأمانة، (١٩٩٠)، ٦٩/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥١٨.

الكوفيين والبغداديين، وأما عند البصريين فلا يجوز فيه إلا النصب^(١). وذكر جماعة أن سيبويه جعله من باب الصفة، وإبدال الموصوف منها، كقولهم: جاءني مُقبلٌ رَجُلٌ. وقد ردَّ أبو حيان هذا القول، قال: "وهذا باطل أن يكون، مذهبه ما ذكرنا عنه قبل، وهو منصوب في كتابه، فلا يلي (إلا زيد) عامل إذا كان صفة؛ لأنه عنده ك(أجمعين)، وإنما أراد أن هذا اللفظ جعلوه في تقدير الحلول محل (إلا) و (زيد) المتقدمين، وكأنه قال: ما أتاني إلا زيدٌ، والأولى أن يكون (إلا زيدٌ) فاعلاً، والثاني بدل، على تقدير: ما أتاني أحدٌ، وهو صريح مذهبه في البدل تكرير العامل"^(٢). وفي هذه الحالة يكون البدلُ بدلٌ شيء من شيء.

وعند ابن عصفور إذا قدمته على المستثنى منه لم يجوز فيه إلا النصب، نحو: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ، ولا يجوز الرفع على الفاعلية (وأحدٌ) بدل منه؛ لأنه أعم من (زيد)، والأعم لا يُبدل من الأخص، ولو جعلته بدلاً لكان عكس البدل، ولا على البدل (وأحد) فاعل ب(قام) كما كان لو تأخر؛ لأن البدل تابع، وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع^(٣).

والذي أراه أن هذا القسم من أقسام البدل لا يجوز؛ لأنه إبدال الأعم من الأخص؛ ولعدم اطراد، وإن اختاره بعض النحاة المتأخرين، إلا أن الصناعة تخالفه، والمعنى لا يعضده.

(١) ينظر أبو حيان الأندلس، "ارتشاف الضرب"، ٣/١٥١٦؛ وابن عقيل، "المساعد"، ١/٥٦٧؛

والسيوطي، "معجم الهوامع"، ٢/٢٥٧.

(٢) أبو حيان، "التذيل والتكميل"، ٨/٢٣٦.

(٣) ابن عصفور، "شرح الجمل"، ٢/٣٩٦.

المبحث الثاني: ما زيد على المشهور في المسائل التصريفية، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: (فُعْلِلَ) الزائد على أوزان الخماسي المشهورة

أبنية الخماسي المشهورة، وبلا خلاف أربعة، وتكون أسماءً، وصفات، اثنان منها بفتح الفاء، وواحد بضم الفاء، وواحد بكسرها، فأما ما كان بفتح الفاء فهما: (فَعْلَلٌ) نحو: سَفَرَجَلٌ، وَفَرَزْدَقٌ، اسْمِين، وَشَمْرَدَلٌ، صَفَةً، (وَفْعَلَلٌ) نحو: فَهَيْلَسٌ، اسْمًا، وَجَحْمَرِشٌ، صَفَةً، وَأَمَّا مضموم الفاء فـ(فُعْلَلٌ) نحو: قُدْعَمِلٌ، اسْمًا للجمل، وَخُبْعَيْنٌ، صَفَةً للجمل الضخم، وَأما مكسور الفاء فـ(فُعْلَلٌ) نحو: قِرْطَعِبٌ، اسْمًا، وَجِرْدَخْلٌ، صَفَةً للجمل الضخم^(١).

وزاد ابن السراج بناءً خامسًا لم يذكره سيبويه، وهو على خلاف المشهور عند النحويين، وهو: (فُعْلَلٌ)، نحو: هُنْدَلِجٌ، وهي اسم بقلّة، قال: "أبنيةُ الأسماءِ الخماسيةِ أربعةٌ: التي ذكرَ سيبويه وهي خمسةٌ مع بناءٍ لم يذكره سيبويه: فَعْلَلٌ، فُعْلَلٌ، فُعْلَلٌ، فُعْلَلٌ، فُعْلَلٌ"^(٢).

وعلى رأي صاحب الأصول فإنَّ (هُنْدَلِج) تُصَغَّرُ عل (هُنْدِل)، بحذف العين؛ لأنها آخر الكلمة، وهي عنده خماسية، وعند غيره تُصَغَّرُ على (هُدِيلِج)، بحذف

(١) ينظر سيبويه، "الكتاب"، ٣٠١/٤؛ والمبرد، "المقتضب"، ٦٨/١؛ وأبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي، "المنصف"، (ط١)، دار إحياء التراث، ١٣٧٣هـ)، ٣١؛ والثمانيني، عمر بن ثابت، "شرح التصريف"، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، (ط١)، الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٩٩م)، ٢٠٨؛ والجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، "المفتاح في الصرف"، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، (ط١)، عمان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م)، ٣٤؛ والرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي، "شرح الشافية، تحقيق الأساتذة محمد نور، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م)، ٢٢٢/١.

(٢) ابن السراج، "الأصول في النحو"، ١٨٤/٣.

النون، ولا يثبت هذا الوزن في الأصول^(١).

وما زاده ابن السراج ردّه كثيرٌ من النحويين؛ بحجة أن النون فيه زائدة، وليست أصلية، واستدلوا على ذلك بعدة وجوه ذكرها المرادي، وهي: "أحدها: أنه يلزم من تقدير أصلاتها عدم النظر، الثاني: أن كُرَاعَا حَكِي في (هَنْدَلِيع) كسر الهاء، فلو كان أصلية، لزم كون الخماسي على ستة أمثلة، فكان يفوت تفضيل الرباعي عليه، وهو مطلوب، الثالث: أنه يلزم على قوله أصالة نون (كَنْهَبُل)؛ لأن زيادتها لم تثبت، إلا لأن الحكم بأصلاتها موقع في وزن لا نظير له، مع أن نون (هَنْدَلِيع) ساكنة ثانية، فأشبهت نون (عنبر)، (وحنظل) ونحوهما، ولا يكاد يوجد نظير (كَنْهَبُل) في زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون (هَنْدَلِيع) بالزيادة أولى"^(٢). وهذا ابن جني يذكر أن من ادعى ذلك، فإنه يحتاج إلى دليل يثبت أصالة النون^(٣). وقد ذهب إلى زيادة النون في (هَنْدَلِيع) جمهور النحويين، كابن يعيش، وابن عصفور^(٤)، وابن مالك^(٥)، وابن إياز^(٦). يقول شارح المفصل: "وأحسبه رباعياً، والنون فيه زائدة، ولو جاز أن يجعل (هَنْدَلِيع) بناءً خامساً، لجاز أن يجعل (كَنْهَبُل) بناءً سادساً، وهذا يؤدي إلى خرق

(١) ينظر أبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ٣٩٥/١.

(٢) المرادي، "توضيح المقاصد"، ١٥٢٤/٣.

(٣) ينظر ابن جني، "المنصف"، ٣١.

(٤) ينظر ابن عصفور، علي بن مؤمن، "المتع الكبير في التصريف"، تحقيق فخر الدين قباوة، (ط١،

مكتبة لبنان، ١٩٩٦م)، ٥٧.

(٥) ينظر محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، "إيجاز التعريف"، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار،

(ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٢م)، ١٠٣.

(٦) ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، "شرح التعريف بضروري التصريف"، تحقيق وشرح الدكتور

هادي نحر، والأستاذ هلال المحامي، (ط١، الأردن، دار الفكر، ١٤٢٢هـ)، ٣٤.

متّسع" (١).

والذي أراه في هذه المسألة هو أن الوزن (فُعْلِل) الذي زاده ابن السراج على أبنية الرباعي الأصلية ليس صحيحاً؛ إذ إنَّ نون (هُنْدَلِع) زائدة، وليست أصلية.

المسألة الثانية: (أفِيعَال) الزائد على أبنية التصغير المشهورة

أبنية التصغير عند الجمهور ثلاثة، وهي: (فُعْلِل) بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة تسمى ياء التصغير، وهو لتصغير الاسم الثلاثي المجرد، نحو: (فُليس)، تصغير (فلس)، (وَفُعْيِل) بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة، ثم كسر ما بعد الياء، وهو تصغير الاسم الرباعي المجرد، نحو: (مُنْزِل)، تصغير (مَنْزِل)، (وَفُعْيِيل) بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة، وكسر ما بعد الياء، ثم تسكن الياء الثانية، وهو لتصغير الاسم الزائد عن أربعة أحرف، رابعه حرف علة، نحو: (عُصْفِير) تصغير (عصفور)، (وَحْرِيْجِيم) تصغير (أحرنجام) (٢). وقد صرَّح سيبويه بأمثلة التصغير الثلاثة، قال: "اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: فُعِيل، وفُعْيِل، وفُعْيِيل" (٣). وقال ابن يعيش: "قليل للخليل: لم تُثَبِّتِ التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وَجَدْتُ معاملة الناس على (فُلسٍ)، (ودرهَمٍ)، (ودينارٍ)، فصار (فلسٌ) مثلاً لكل اسم على ثلاثة أحرف، (ودرهَمٌ) مثلاً لكل اسم على أربعة أحرف،

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢٠٢/٤.

(٢) ينظر المبرد، "المقتضب"، ٣٣٦/٢؛ وابن جني، "اللمع"، ٢١١؛ والزحشري، "المفصل"، ٢٥٣؛ والرضي، "شرح الشافية"، ٢٧١/١؛ وأبو الفداء، "الكناش"، ٣٥٦/١؛ والمرادي، "توضيح المقاصد"، ١٤٢٠/٣؛ وأعيد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، "شرح المكودي"، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي، (بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ)، ٣٤٠.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٤١٥/٣.

(ودينار) مثلاً لكل اسم على خمسة أحرف، رابعها حرفٌ علّة^(١). وهذه الأوزان الثلاثة قياسية مطردة، ويُراعى فيها عدد الحروف، ومقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن، لا مقابلة الزائد بالزائد، والأصلي بالأصلي، أي: أنها لم تأت على الميزان الصرني، فنحو: أُحيمِر، ومُكَيِّم، وسُفَيِّج، وزنّها الصرني على الترتيب: أُفَيِّل، ومُفَيِّل، وفُفَيِّل، أما وزنّها التصغيري فإنّها جميعاً على وزن: فُفَيِّل^(٢).

وقد زاد السيرافي مثلاً رابعاً، ورأى أنه لو أضيف لكان يشتمل على التصغير كله، قال: "ما ذكره سيبويه في أصل الباب: أن التصغير في الباب على ثلاثة أمثلة، (فُعِيل)، (وَفُعَيِّل)، (وَفُعَيِّل)، ولو ضم إلى هذا وجهاً رابعاً، لكان يشتمل على التصغير كله، وذلك (أُفَيِّل)، نحو قولنا: (أَجْمَال) (وَأَجِيْمَال)، (وَأَنْعَام) (وَأُنِيْعَام)"^(٣). والناظر فيما زاده السيرافي نجد أن النحويين قد استثنوه ضمن المستثنيات التي خرجت عن طبيعة التصغير؛ حيث إن التصغير يكون مكسوراً ما قبل آخره، وهذه المستثنيات يُفتح ما قبل آخرها؛ لسبب طارئٍ أوجب خروجها، وهي^(٤):

١. ما قبله علامة تأنيث، تاءٌ كانت، أو ألفاً، نحو: شَجيرةٌ، تصغير (شَجرة)، وحُبَيْلى، تصغير (حُبلى).

٢. ما قبله المدة الزائدة، نحو: (حُميراء)، تصغير (حَمراء).

٣. ما قبله ألف (فعلان)، أو ألف تليها نون زائدة فيما لم يجمع على (فعالين) نحو: (سُكيران)، تصغير (سَكْران).

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣/٣٩٨.

(٢) ينظر السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/١٦٧؛ والأزهري، "شرح التصريح"، ٢/٥٦٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤/١٦٥.

(٤) ينظر السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ٤/٢٣٦؛ وتهذيب الجمل للمراغي ٣٢١ - ٤٢٧؛ وابن الخباز، "توجيه اللع"، ٥٥١؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٤/١٨٩٣؛ وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب"، ١/٣٦١؛ وابن عقيل، "المساعد"، ٣/٥١٧.

٤. ما قبله ألف (أفعال)، نحو: أُجَيِّمَال، تصغير (أَجْمَال)؛ إذ إن جموع القلة تصغر على لفظها، وقد ذكر الشاطبي أنهم كسروا، وقلبوا الألف ياء؛ ليفرقوا بينه وبين (إفعال) المفرد المكسور الهمزة، كما في تصغيرهم (إِسْكَاف) على (أُسَيْكَيْف)، على قياس أَسَاكَيْف، بخلاف الجمع؛ إذ كانت صيغة (أفعال) لا تكون إلا جمعاً، ولا تغير بعد التسمية به عن حاله قبل أن يكون اسماً علمياً، كما لا يغير (سرحان) عن تحقيره إذا سميت به^(١).

وهذا الوزن هو الذي زاده أبو سعيد السيرافي قد رُدُّ؛ بحجة أن هذا البناء جمع، والتصغير ليس قعيذاً للجمع، وذلك من قبل أن المقصود من الجمع الدلالة على الكثرة، والتصغير تقليل، فكان بينهما تنافٍ؛ ولذلك سيبويه لم يذكره^(٢).

وقال العكبري: "فإن صَغُرَتْ جمع التكسير الكثرة، رددته إلى جمع القلَّة، إن كان له جمع قلَّة نحو: جمال، تقول في تصغيره: (أُجَيِّمَال)، فتردّه إلى (أَجْمَال)، ثم تصغره، وإمّا كان كذلك؛ لأنَّ التصغير تقليل، فلم يجتمع مع ما يدلُّ على الكثرة"^(٣).

والذي أميل إليه هو رأي الجمهور، الذي جعل أبنية التصغير ثلاثة أبنية، وأما ما زاده السيرافي، فهو اجتهد منه، وقد جانبه الصواب في ذلك؛ لأن بناء (أُفَيْعَال) متنافٍ مع دلالة التصغير، فهو جمع، والجمع يدل على التكثر.

(١) ينظر الشاطبي، "المقاصد الشافية"، ٣٠١/٧.

(٢) ينظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٣٩٨/٣.

(٣) العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب"، ١٧٧/٢.

الختام

سعى هذا البحث إلى دراسة ما زيدَ على المشهور في مسائل النحو، ولعل أبرز ما خُلصَ إليه البحث ما يلي:

١. حاولت في هذه الدراسة التركيز على الزيادات المتعلقة بالأبواب الرئيسة، والموضوعات العامة، والمسائل الأصول، سواءً كانت نحويةً، أو تصريفية.
٢. بلغ عدد المسائل النحوية التي قمت بدراستها اثنتي عشرة مسألة، أغلب هذه المسائل لم أرتتها؛ إذ إن عدد المسائل التي رأيت الزيادة فيها ممكنة، ومتوائمة مع القواعد مسألتيان، وما عداها فهي مجرد اجتهاد من أصحابها، ولا أرى صحتها.
٣. رتبُ المسائل تاريخياً بحسب زمن وفاة القائل بها، أو المنتصر لها، فإن كانوا أكثر من عالم في المسألة، فإنني أعتمدت الأول منهم وفاةً.
٤. أغلب الزيادات التي زيدت على المشهور، هي مجرد اجتهاد من أصحابها، وقد جانب الصواب في كثيرٍ منها؛ إذ إن الأدلة تعارضها، والصناعة تقف ضدها.
٥. ثمة بعض الزيادات جديرة بالتأمل والنظر، وإن كانت قليلة جداً، لكن لها مكاناً في اللغة من حيث الدلالة والصناعة، فهي تمثل شريحة واسعة من الكلام، كمصطلح الخالفة، وبعضها يجوز التوجيه بها؛ لأن الشروط متوافرة فيها كأسماء الإشارة التي للتقريب.
٦. بعض الزيادات قال بها علماء متقدمون في القرن الرابع الهجري كابن السراج، والسيرافي، وابن خالويه، وبعضهم في القرن الخامس كالأعلم الشنمري، وبعضها قال بها متأخرون كابن صابر في القرن السابع، وابن هشام في القرن الثامن.
٧. الزيادات في المسائل الأصول، كانت قليلة حسب بحثي، وهو دليل واضح، ومؤشر كبير لانضباط علم النحو، ودقة معاييرهِ، وسلامة قواعده. ومع ذلك

سيظل الاجتهاد في المسائل الأصول قائماً، بغضِّ النظر عما يُفضي إليه هذا الاجتهاد من صواب أو خطأ.

٨. هناك بعض الاعتراضات لدى بعض النحويين كان مسوغها عقلياً، كاعتراض أبي حيان على الأعلام الشنتمري في مسألة (أسماء الإشارة) التي للتقريب، وبعض الاعتراضات كانت تعتمد على الصناعة النحوية كما في مسألة (أفعال) الزائد على أوزان التصغير، وبعضها رُدَّت بحجة الاستقراء وتتبع كلام العرب كما في مسألة (الخالفة).

٩. ظهر لي أن بعض الزيادات التي ذكرها بعض النحويين هي في الأصل داخلية ضمناً في المشهور عند العلماء، كجملتي الشرط والنداء تدخل في الجملة الفعلية، وصيغة (أفعل) التعجبية بدون (ما) داخلية في (ما أفعل) على تقدير (ما).

المصادر والمراجع

الأبّذي، أحمد بن محمد، "الحدود في علم النحو"، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، "البسيط في شرح جمل الزجاجي"، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

ابن أبي الربيع، الحسين عبيد الله، "الملخص في ضبط قوانين العربية"، تحقيق ودراسة الدكتور علي بن سلطان الحكمي، ط ١، ١٤٠٥، ١٩٨٥م.

ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد، "البديع في علم العربية"، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

الأخفش، سعيد بن مسعدة، "معاني القرآن"، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

الأزهري، خالد بن عبد الله، "شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

الأزهري، خالد بن عبد الله، "شرح الأزهري"، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

الأشْمُوني، علي بن محمد، "شرح الأشْمُوني على ألفية ابن مالك"، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، "أسرار العربية"، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين"، المكتبة العصرية، ط ١، ٢٠٠٣ م.

ابن إياز، "شرح التعريف بضروري التصريف"، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر - أ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، "المحصل في شرح الفصول، (شرح فصول ابن معط في النحو)"، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، "شرح المقدمة المحسبة"، تحقيق خالد عبد الكريم، ط ١، المكتبة العصرية، الكويت، ١٩٧٧ م.

البطلوس، عبد الله بن السيد، "رسائل في اللغة"، قرأها وحققها وعلق عليها: د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٣٩٨ هـ.

تمام حسان عمر، "اللغة العربية معناها ومبناها"، عالم الكتب، ط ٥، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

التهانوي، محمد بن علي، "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد، "فقه اللغة وسر العربية"، تحقيق عبد الرزاق المهدي،

- إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ثعلب، أحمد بن يحيى، "مجالس ثعلب"، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- الثعلبي، أحمد بن إبراهيم، "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ.د. زيد مهارش، أ.د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين، أصل التحقيق: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- الثمانيني، عمر بن ثابت، "شرح التصريف"، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الجرجاني، عبد القاهر، "المقتصد في شرح الإيضاح"، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، "المفتاح في الصرف"، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد - عمان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، "المقدمة الجزولية في النحو"، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه الدكتور حامد نيل والدكتور فتحي جمعة.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، "البحر المحيط في التفسير"، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢٠هـ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، "اللمع في العربية"، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، "الخصائص"، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- ابن جني، عثمان بن جني، "المنصف لابن جني"، دار إحياء التراث القديم، ط١ في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٠م.

الجوّجري، محمد بن عبد المنعم، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٤ م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجليل - بيروت، دار عمار - عمان، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان، "الكافية في علم النحو"، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م.

ابن الحاجب، "شرح الرضي لكافية"، تحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، والدكتور بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

الحريري، القاسم بن علي، "درة الغواص في أوهام الخواص"، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١، ١٤١٨/١٩٩٨ هـ.

أبو حيان، محمد بن يوسف، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، راجعه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

أبو حيان، محمد بن يوسف، "التذيل والتكميل في شرح التسهيل"، تحقيق حسن هندأوي، دار القلم، ط ١، ٢٠٢١ م.

أبو حيان، محمد بن يوسف، "تذكرة النحاة"، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

ابن الحنبار، أحمد بن الحسين، "توجيه اللمع"، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

الختران، عبد الله بن حمد، "مصطلحات النحو الكوفي"، هجر للطباعة والتوزيع

١٤١١هـ.

ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، "المرتجل"، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الربيعي الموصللي، علي بن عدلان، "الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب"، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، "الجمال في النحو"، حققه الدكتور علي توفيق الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن ١٩٨٤م.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، "الإيضاح في علل النحو"، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط ٥ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

الزركشي، محمد بن عبد الله، "البرهان في علوم القرآن"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صورته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات).

الزحشري، محمود بن عمرو، "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل"، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.

الزحشري، محمود بن عمرو، "المفصل في صناعة الإعراب"، تحقيق الدكتور علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

الساقى، فاضل مصطفى، "أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة"، تقديم تمام حسان، مصر، القاهرة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

السبكي، أحمد بن علي، "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. "الأصول في النحو"، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.
- ابن سعدان الكوفي، "مختصر النحو"، دراسة وتحقيق د. حسين أحمد بو عباس، جامعة الكويت، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الحولية السادسة والعشرون، ٢٠٠٥م.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، "نتائج الفكر في النحو"، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، "الكتاب" تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٤، ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م.
- ابن سيده، الحسن علي بن إسماعيل، "المخصص"، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، "شرح كتاب سيبويه"، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.
- السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، "الأشباه والنظائر في النحو"، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "الاقتراح في أصول النحو"، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ٢٠٠٩م. ١٤٣٠هـ.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، والدكتور محمد إبراهيم البناء، والدكتور عياد بن عيد الثبتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله، "أمالي ابن الشجري"، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
ابن شقير، أحمد بن الحسن النحوي، "المحلى (وجوه النصب)"، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

الصبان، محمد بن علي الشافعي، "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك"، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
الصفدي، خليل بن أيك، "الوافي بالوفيات"، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠ هـ.
العامري، كَبِيد بن ربيعة بن مالك، "ديوان لبيد بن ربيعة العامري"، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
عباس حسن، "النحو الوافي"، دار المعارف، ط ١٥.
عبد الرّاجحي، "التطبيق النحوي"، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، "شرح جمل الزجاجي"، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٨ م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، "المقرب"، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، "الممتع الكبير في التصريف"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦ م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، "ضرائر الشّعْر"، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٠ م.

- ابن عطية، عبد الحق بن غالب، "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢هـ.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين، "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين، "اللباب في علل البناء والإعراب"، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- العكبري، عبد الله بن الحسين، "التبيان في إعراب القرآن"، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "التعليقة على كتاب سيبويه"، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "الإيضاح العضدي"، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فريهود، دار العلوم، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب"، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "المسائل العسكرية في النحو العربي"، تحقيق

د. علي جابر المنصوري (أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا)، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع (عمان - الأردن)، ٢٠٠٢ م.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "المسائل الحلبيات"، تقديم وتحقيق حسن هنداي، دار القلم / دمشق. دار المناورة بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "المسائل الشيرازيات"، تحقيق الدكتور حسن هنداي، كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، "الأملالي، شذور الأملالي، النوادر"، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م.

العيني، محمود بن أحمد، "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية"، تحقيق محمد بن باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط ١، ٢٠٠٥ هـ - ١٤٢٦ هـ.

ابن فارس، أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

الفارسي، شمس الدين محمد، "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق أبي الكميث، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

أبو الفداء، إسماعيل بن علي، "الكناش في النحو والتصريف"، دراسة وتحقيق د/ جودة ميروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، "مفاتيح الغيب / التفسير الكبير"، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

الفراء، يحيى بن زياد، "معاني القرآن"، تحقيق أحمد يوسف النجاشي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، "الجمال في النحو"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة،

- مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥ م.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، "القاموس المحيط"، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة"، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، "تأويل مشكل القرآن"، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، "تلقين المتعلم من النحو"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، من جامعة أم القرى، تحقيق ودراسة محمد سلامة الله محمد، إشراف الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع، عام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، "المعاني الكبير في أبيات المعاني"، تحقيق المستشرق د. سالم الكرنكوي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن بالهند، ط ١، ١٣٦٨ هـ، ١٩٤٩ م.
- القرطبي، محمد بن أحمد، "الجامع لأحكام القرآن"، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- القفطي، جمال الدين بن علي بن يوسف، "إنباه الرواة على أنباء النحاة"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
- الكندي، أمروؤ القيس بن حجر، "ديوان امرئ القيس"، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، تحقيق الدكتور أحمد بن محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط ٣، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "ألفية ابن مالك"، دار التعاون.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "إيجاز التعريف في علم التصريف"، تحقيق محمد

- المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح الكافية الشافية"، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط ١.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح التسهيل"، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، حققه محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- المبرد، محمد بن يزيد، "المقتضب"، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المختار أحمد ديره، "دراسة في النحو الكوفي"، دار قتيبة/ بيروت، ١٤١١هـ.
- المرادي، الحسن بن قاسم، "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، الكويت، ط ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المرادي، الحسن بن قاسم، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- المراغي، عبيد الله بن محمد، "تهذيب الجمل"، تحقيق الدكتور نواف حكيم، والدكتور عامر بلحاف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٢١.
- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، "الرّد على النّحاة"، دراسة وتحقيق د/ محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المكودي، عبد الرحمن بن علي، "شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف"، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة)، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥هـ.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، "لسان العرب"، دار صادر - بيروت، ط ٣، -

١٤١٤ هـ.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

ابن الناظم، بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٠ م. ابن النديم، محمد بن إسحاق، "الفهرست"، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م. نواف أحمد حكيم، "النحو بين ابن هشام وأبي البقاء العكبري"، ط١، دار جمال العلمية، جدة، ٢٠١٩ م.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، "حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، دراسةً وتحقيقاً"، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّ السريّ، رسالة: دكتوراه، قسم اللغويات - كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، إشراف: د. إبراهيم بن صالح العوفي، العام الجامعي: ١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد"، تحقيق الدكتور عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦ هـ.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، "شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية"، تحقيق هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٦ م. ١٤٢٧ هـ.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، "شرح قطر الندى وبل الصدى"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣ هـ.

- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، "مغني اللبيب عن كتب الأعراب"، تحقيق د/ مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، ط٦، ١٩٨٥.
- الهروي، علي بن محمد النحوي. "الأزھية في علم الحروف"، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، ١٣٩١هـ. ١٩٧١م.
- ابن يعيش، "شرح المفصل للزخشي"، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- عويش، أحمد محمد أحمد. "أسماء الأفعال في اللغة والنحو"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

Bibliography

- ‘Abbās Ḥasan, **al-Naḥw al-Wāfi**, Dār al-Ma‘ārif, 15th edition.
- ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn ‘Ubayd Allāh al-Anṣārī Abī al-Barakāt Kamāl al-Dīn al-Anbārī, **Asrār al-‘Arabīyah**, Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam, 1st ed., 1420 AH-1999.
- Abū al-Baqā’ al-‘Ukbarī, ‘Abdullāh ibn al-Ḥusayn ibn ‘Abdillāh. **al-Tibyān fī I’rāb al-Qur’ān**, Investigated by: ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī, ‘Isā al-Bābī al-Ḥalabī and his partners.
- Abū al-Baqā’ al-‘Ukbarī, ‘Abdullāh ibn al-Ḥusayn. **al-Tabyīn ‘an Madhāhib al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn**, (D. 616 AH) investigation and study: Dr. ‘Abd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-‘Uthaymīn, Maktabat al-‘Ubaykān, Riyadh, 1st ed., 1421 AH - 2000.
- Abū al-Fidā’, Ismā‘īl ibn ‘Alī, **al-Kunnāsh fī al-Naḥw wa-al-Taṣrīf**, study and investigation: Dr. Jawdah Mabruk Muḥammad, Maktabat al-Ādāb, Cairo, 2nd ed., 1426 AH - 2005.
- Abū ‘Alī al-Fārisī, **al-Masā’il al-‘Askariyyāt fī al-Naḥw al-‘Arabī**, investigated by: Dr. ‘Alī Jābir al-Manṣūrī, al-Dār al-‘Ilmiyyah al-Dawliyyah and Dār al-Thaqāfah (Amman-Jordan), 2002.
- Abū ‘Alī al-Fārisī, **al-Masā’il al-Ḥalabiyāt**, introduction and investigation by: Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam / Damascus, Dār al-Munāwarah Beirut, 1st ed., 1407 AH – 1987.
- Abū ‘Alī al-Fārisī, **al-Masā’il al-Shīrāziyyāt**, investigated by: Dr. Ḥasan Hindāwī, Kunūz Ishbīliyyā, 1st ed., 1424 AH - 2004.
- Abū ‘Alī al-Fārisī, **Kitāb al-Shi‘r aw Sharḥ al-Abyāt al-Mushkilah al-I’rāb**, investigated by: Dr. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, Maktabat al-Khānjī in Cairo, 1st ed., 1424 AH - 2004.
- Abū ‘Alī al-Fārisī. **al-Īdāḥ al-‘Aḍḍy**, Investigated by: Dr. Ḥasan Shādhilī Farhūd, Dār al-‘Ulūm, 2nd ed., 1408 AH 1988.
- Abū ‘Alī al-Qālī, Ismā‘īl ibn al-Qāsim. **al-Amālī, Shudhūr al-Amālī, al-Nawādir**, arranged by: Muḥammad ‘Abd al-Jawwād al-Aṣma‘ī, Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, 2ed., 1344 AH - 1926.
- Abū Ḥayyān al-Andalusī (D 745 AH), **Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-‘Arab**, investigated by: Dr. Rajab ‘Uthmān Muḥammad, revised by: Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1st ed., 1418 AH - 1998.
- Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. **al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr**, investigated by: Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Dār al-Fikr, 1420 AH.

- Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. **al-Tadhyīl wa-al-Takmil fī Sharḥ al-Tas'hīl** (Manuscript), investigated by: Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, 1st ed., 2021.
- Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. **Tadhkirat al-Nuḥāh**, investigated by: Dr. 'Afīf 'Abd al-Raḥmān, Mu'assasat al-Risālah, 1st ed., 1406 AH – 1986.
- Abubakr Muḥammad bin Al-Sahl al-Sarāj. **Al-Ouṣoul fee Al-Nahw**, Investigated by: Dr. 'Abd Al-Ḥusain Al-Fatli. Muassat Al-Resalah, 1st ed, 1405 AH – 1985.
- Aḥmad Muḥammad Aḥmad 'Uwaiysh, **Asmā' al-Af'āl fī al-Lugha wa-al-Nahw**, A thesis submitted to obtain a master's degree, College of Arabic Language, Umm Al-Qura University, 1402 AH / 1982.
- Akhfash al-Awsaṭ, Abū al-Ḥasan al-Mujāshī'ī, **Ma'ānī al-Qur'ān**, investigated by: Dr. Hudā Maḥmūd Qurṛā'ah, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1st ed., 1411 AH-1990.
- al-'Āmirī, Labīd ibn Rabī'ah. **Dīwān Labīd ibn Rabī'ah al-'Āmirī**, a poet counted amongst the Companions. cared by: Ḥamdū Ṭammās, Dār al-Ma'rīfah, 1st ed., 1425 AH-2004.
- al-Anbārī, Abū al-Barakāt Muḥammad ibn Abī Sa'īd died (577 AH), **al-Inṣāf fī Masā'il al-khilāf Bayna al-Naḥwīyīn: al-Baṣṛīyīn wa-al-Kūfīyīn**, al-Maktabah al-'Aṣṛīyah, 1st ed., 2003.
- al-Andalusī, Aḥmad ibn Muḥammad, **al-Ḥudūd fī 'Ilm al-Nahw**, investigated by: Najāt Ḥasan 'Abdullāh Nuwalī, Islamic University of Medinah, Issue 112 - year 33-1421 AH / 2001.
- al-'Aynī, Maḥmūd ibn Aḥmad, **al-Maqāṣid al-Naḥwīyah fī Sharḥ Shawāhid Shurūḥ al-Alfiyah**, investigated by: Muḥammad ibn Bāsil 'Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut Lebanon, 1st ed., 2005 – 1426 AH.
- al-Azharī, Khālīd ibn 'Abdillāh, **Sharḥ al-Taṣrīḥ 'alā al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ be Maḍmūn al-Tawḍīḥ fī al-Nahw**, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut, Lebanon, 1st ed, 1421 AH.
- al-Baghdādī, 'Abd al-Qādir ibn 'Umar, **Sharḥ Abyāt Mughnī al-Labīb**, investigated by: 'Abd al-'Azīz Rabāḥ and Aḥmad Yūsuf Daqqāq, Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, Damascus, 1st ed., 1398 AH.
- al-Baghdādī, 'Abd al-Qādir ibn 'Umar. **Khizānat al-Adab wa-Lubb Lubāb Lisān al-'Arab**, investigation and commentary of: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 4th ed., 1418 AH-1997.
- al-Baṭṭayohsī, 'Abdullāh ibn al-Sayyid. **Rasā'il fī al-Lughah**, read,

- investigated and commentary of: Dr. Walīd Muḥammad al-Sarāqibī, King Faisal Center for Research and Islamic Studies - Riyadh, 1st ed., 1428 AH-2007.
- al-Fairouzabādī, Abū Ṭāhir Muḥammad bin Ya‘qoub. **Al-Bulghat fī Tarājim A’imat al-Naḥw wa al-Lugha**, Majd al-Dīn Dār Sa‘d al-Dīn, 1st ed., 1421AH – 2000.
- al-Fairūz’ābādī, Muḥammad ibn Ya‘qūb, **al-Qāmūs al-Muḥīṭ**. An investigation by: the Heritage Investigation Office at the Al-Resala Foundation, under the supervision of: Muhammad Na‘īm Al-‘Araqsusi, Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, 8th edition, 1426 AH - 2005.
- al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad. **al-Jumal fī al-Naḥw**, investigated by: Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Mu’assasat al-Risālah, 1st ed., 1405 AH - 1985.
- al-Fāriḍī al-Ḥanbalī, Shams al-Dīn Muḥammad, **Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik**, investigated by: Abū al-Kumayt, Muḥammad Muṣṭafā al-Khaṭīb, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Lebanon – Beirut, 1st ed., 1439 AH-2018.
- al-Fārisī, Abū ‘Alī al-Ḥasan ibn Aḥmad. **al-Ta‘līqah ‘alā Kitāb Sibawayh**, investigation and commentary: Dr. ‘Awaḍ al-Qawzī, Maṭba‘at al-Amānah, Cairo, 1st ed., 1410 AH - 1990.
- al-Farrā’, Yaḥyā ibn Ziyād, **Ma‘ānī al-Qur’ān**, investigated by: Aḥmad Yūsuf al-Najātī, Muḥammad ‘Alī al-Najjār and ‘Abd al-Fattāḥ Ismā‘īl al-Shalabī, Dār al-Miṣrīyah, Egypt, 1st edition.
- al-Fārūqī, Muḥammad ibn ‘Alī, **Mawsū‘at Kashshāf Iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-‘Ulūm**, introduction, supervision and revision of: Dr. Rafīq al-‘Ajām, investigated by: Dr. ‘Alī Daḥrūj, translated the Persian text into Arabic: Dr. ‘Abdullāh al-Khalidī, foreign translation: Dr. George Zenani, Library of Lebanon Publishers - Beirut, 1st edition, 1996.
- al-Ḥarīrī, al-Qāsim ibn ‘Alī. **Durrat al-Ghawwāṣ fī Awhām al-Khawāṣṣ**, investigated by: ‘Arafāt Maṭraji, Mu’assasat al-Kutub al-Thaqāfiyah – Beirut, 1st ed., 1418 AH/1998.
- ‘Alī ibn ‘Adlān ibn Ḥammād al-Rab‘ī al-Mawṣilī. **al-Intikhāb li-Kashf al-Abyāt al-Mushkilat al-I‘rāb**, Investigated by: Dr. Ḥātim Ṣālīḥ al-Ḍāmin, Mu’assasat al-Risālah – Beirut, 2nd ed., 1405 AH 1985.
- ‘Alī ibn Muḥammad al-Naḥwī al-Harawī, **Al-Azhiyah fī ‘Ilm al-Ḥurūf**, investigated by: ‘Abd al-Mu‘īn al-Mallūḥī, Dimashq,

- 1391 AH - 1971.
- al-Imām Jalāl al-Dīn al-Suyūfī, **al-Ashbāh wa-al-Nazā'ir fī al-Nahw**, investigated by: Dr. 'Abd al-'Āl Sālīm Mukarram, Mu'assasat al-Risālah, 1st ed., 1406 AH.
- al-Istrābādī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, **Sharḥ al-Raḍī li-Kāfiyat Ibn al-Ḥājib**, investigated by: Dr. Ḥasan ibn Muḥammad al-Ḥifzī, and Dr. Bashīr Miṣrī, Idārat al-Thaqāfah wa-al-Nashr be-al-Jāmi'ah, 1st ed., 1414 AH - 1993.
- al-Istrābādī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, **Sharḥ Shāfiyah Ibn al-Ḥājib**, investigated by: professors Muḥammad Nūr al-Ḥasan, Muḥammad al-Zafzāf and Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd al-Ḥamīd, Dār al-Kutub al-'Ilmiyah Beirut – Lebanon, 1395 AH-1975.
- al-Jawharī, Ismā'īl ibn Ḥammād, **al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lugha wa-Ṣiḥāḥ al-'Arabīyah**, investigated by: Aḥmad 'Abd al-Ghafūr 'Aṭṭār, Dār al-'Ilm lil-Malāyīn – Beirut, 4th ed., 1407 AH - 1987.
- al-Jawjary, Muḥammad ibn 'Abd al-Mun'im, **Sharḥ Shudhūr al-Dhahab fī Ma'rifat Kalām al-'Arab**, investigated by: Nawwāf ibn Jazā' al-Ḥārithī, the origin of the investigation: a master's thesis by the investigator, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 1432 AH – 2004.
- al-Jazarī, Ibn al-Athīr. **al-Badī' fī 'Ilm al-'Arabīyah**. study and investigation: a PhD dissertation prepared by: Ṣāleḥ ibn Ḥusayn al-'Ā'id, supervised by: Prof. Aḥmad Ḥasan Kuḥail, Imam Muhammad bin saud Islamic University, 1405 AH.
- al-Jazūlī, 'Isā ibn 'Abd al-'Azīz, **al-Muqaddimah al-Juzūliyah fī al-Nahw**, commentary and investigation by: Dr. Sha'bān 'Abd al-Wahhāb Muḥammad, revised by: Dr. Ḥāmid Nail and Dr. Fathī Jum'ah.
- al-Jurjānī, 'Abd al-Qāhir ibn 'Abd al-Raḥmān, **al-Miftāḥ fī al-Ṣarf**, investigation and introduction by: Dr. 'Alī Tawfiq al-Ḥamad, Faculty of Arts - Yarmouk University - Irbid - Amman, Al-Risala Foundation - Peru, 1st edition, 1407 AH - 1987.
- al-Jurjānī, 'Abd al-Qāhir, **al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Idāḥ**, investigated by: Dr. Kāzīm Baḥr al-Marjān, Publications of the Ministry of Culture and Information - Republic of Iraq, Dār al-Rashīd.
- al-Khathrān, Dr. 'Abdullāh ibn Ḥamad, **Muṣṭalahāt al-Nahw al-Kūfī**, Hajar for publication and distribution, 1411 AH.

- al-Kindī, Amru' al-Qays ibn Ḥajar, **Dīwān Amru' al-Qays**, cared by: 'Abd al-Raḥmān al-Muṣṭāwī, Dār al-Ma'rifah – Beirut, 1st ed., 1425 AH-2004.
- al-Makkūdī, 'Abd al-Raḥmān ibn 'Alī, **Sharḥ al-Makkūdī 'alā al-Alfiyah fī 'Ilmai al-Naḥw wa-al-Ṣarf**, investigated by: Dr. 'Abd al-Ḥamīd Hindāwī (Teacher of rhetoric, literary criticism and comparative literature at the Faculty of Dār al-'Ulūm - Cairo University), al-Maktabah al-'Aṣrīyah, Beirut – Lebanon, 1425 AH.
- al-Māliqī, Aḥmad ibn 'Abd al-Nūr, **Raṣf al-Mabānī fī Sharḥ Ḥurūf al-Ma'ānī**, investigated by: Dr. Aḥmad ibn Muḥammad al-Kharrāṭ, Dār al-Qalam Damascus, 3rd ed., 1423 AH 2002.
- al-Marāghī, 'Ubayd Allāh ibn Muḥammad. **Tahdhīb al-Jumal**, investigated by: Dr. Nawwāf Ḥakamī, and Dr. 'Āmir Bilḥāf, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 2021.
- al-Murādī, Abū Muḥammad Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim. **Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-al-Masālik be-Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik**, (D. 749 AH), commentary and investigation by: 'Abd al-Raḥmān 'Alī Sulaymān, Dār al-Fikr al-'Arabī, 1st ed., 1428 AH - 2008.
- al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim. **al-Janā al-Dānī fī Ḥurūf al-Ma'ānī**, investigated by: Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah Mu'assasat al-Risālah, T1, 1405h 1985.
- al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. **al-Jāmi' li-Aḥkām al-Qur'ān**, investigated by: Aḥmad al-Baraddūnī and Ibrāhīm Aṭfīsh, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah – Cairo, 2nd ed., 1384 AH – 1964.
- al-Rājiḥ, Dr. 'Abduh, **al-Taṭbīq al-Naḥwī**. Maktabat al-Ma'ārif, 1st ed., 1420 AH - 1999.
- al-Rāzī, Muḥammad ibn 'Umar, **Mafātīḥ al-Ghaib / al-Tafsīr al-Kabīr**, Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī – Beirut, 3rd ed., -1420 AH.
- al-Ṣabbān, Muḥammad ibn 'Alī. **Ḥāshiyat al-Ṣabbān 'alā Sharḥ al-Ushmūnī li-Alfiyat Ibn Mālik**, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah Beirut - Lebanon, 1st ed., 1417 AH-1997.
- al-Ṣafadī, Khalīl ibn Aibak, **al-Wāfi be-al-Wafayāt**, investigated by: Aḥmad al-Arnā'ūt and Turkī Muṣṭafā, Dār Iḥyā' al-Turāth – Beirut, 1420 AH.
- al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá, **al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah**, investigated by: Dr. 'Abd al-Raḥmān al-'Uthaymīn, Dr. Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā and Dr. 'Iyyād ibn 'Īd al-Thubaitī, umm al-Qura university, Mecca, 1st ed., 1428 AH.
- al-Sīrāfī al-Ḥasan ibn 'Abdillāh, **Sharḥ Kitāb Sībawayh**, investigated

- by: Aḥmad Ḥasan Maḥdalī and ‘Alī Sayyid ‘Alī, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 2008.
- al-Subkī, Aḥmad ibn ‘Alī ibn ‘Abd al-Kāfī, **‘Arūs al-Afrāḥ fī Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ**, investigated by: Dr. ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1423 AH-2003.
- al-Suhaylī, ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Abdillāh, **Natā’ij al-Fikr fī al-Naḥw**, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah – Beirut, 1st edition, 1412 AH-1992.
- al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān bin Abī Bakr. **Bughyat al-Wu‘āt fī Ṭabaqāt al-Lughawīyīn wa al-Nuḥāt**, investigated by: Muḥammad Abī al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktabat al-‘Aṣriyyah, Sida – Beirut, 2009 – 1430AH.
- al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, **al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-Naḥw**, commentary by: ‘Abd al-Ḥakīm ‘Aṭīyah, revised and forward by: ‘Alā’ al-Dīn ‘Aṭīyah, Dār al-Beirutī, Dimashq, 2nd ed., 1427 H-2006.
- al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, **Ham‘ al-Hawāmi‘ fī Sharḥ Jam‘ al-Jawāmi‘**, investigated by: ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-Tawfiqīyah – Egypt.
- al-Tha‘ālībī, ‘Abd al-Malik ibn Muḥammad ibn Ismā‘īl, **Fiḥ al-Lughā wa-Sirr al-‘Arabīyah**, investigated by: ‘Abd al-Razzāq al-Mahdī, Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1st ed., 1422 AH-2002.
- al-Tha‘labī, Aḥmad ibn Ibrāhīm, **al-Kashf wa-al-Bayān ‘an Tafsīr al-Qur’ān**, supervised its publication: Dr. Ṣalāḥ Bā ‘Uthmān, Dr. Ḥasan al-Ghazālī, Prof. Zayd Maḥārish, Prof. Amīn Bāsha, investigated by: number of researchers, The origin of the investigation: university theses (mostly master’s) for a number of researchers, Dār al-Tafsīr, Jeddah - Saudi Arabia, First Edition, 1436 AH - 2015.
- al-Thamānīnī, ‘Umar ibn Thābit, **Sharḥ al-Taṣrīf**, investigated by: Dr. Ibrāhīm ibn Sulaymān al-Bu‘aymī, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1st ed., 1419 AH-1999.
- al-‘Ukbarī, ‘Abdillāh ibn al-Ḥusayn, **Al-Lubāb fī ‘Ilal al-Binā’ wa al-I‘rāb**, Investigated by: Ghāzī Mukhtār Ṭulaymāt, Dār al-Fikr al-Mu‘āṣir, Beirut - Lebanon, Dār al-Fikr, Damascus Syria, 1st ed., 1416 AH - 1995.
- al-Waqqād, Khālīd ibn ‘Abdillāh ibn Abī Bakr, **Sharḥ al-Azharīyah**, al-Maṭba‘ah al-Kubrā Būlāq, Cairo.
- al-Zajjājī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Ishāq. **al-Jumal fī al-Naḥw**, investigated by: Dr. ‘Alī Tawfiq al-Ḥamad, 1st ed., Mu’assasat al-

- Risālah, Dār al-Amal, Jordan, 1984.
- al-Zajjājy, Abū al-Qāsim (D.337 AH), **al-Īdāh fī ‘Ilal al-Naḥw**, Investigated by: Dr. Māzin al-Mubārak, Dār al-Nafā’is – Beirut, 5th ed., 1406 AH-1986.
- al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Amr, **al-Kashshāf ‘an Ḥaqā’iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl**, Dār al-Kitāb al-‘Arabī – Beirut, 2nd ed., 1407 AH.
- al-Zarkashī, Muḥammad ibn ‘Abdillāh. **al-Burhān fī ‘Ulūm al-Qur’ān**, investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, 1st, 1376 AH - 1957, Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah ‘Isā al-Bābī al-Ḥalabī wa-shurakā’ih, (it was then copied by: Dār al-Ma‘rifah, Beirut, Lebanon-with the same pages and numbering).
- al-Zubaydī, Muḥammad ibn al-Ḥasan, **Ṭabaqāt al-Naḥwīyīn wa-al-Lughawīyīn**, investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, 2nd ed., Dār al-Ma‘ārif.
- Ashmūnī, ‘Alī bin Muhammad, **Sharḥ al-Ushmūnī ‘alā Alfīyat Ibn Malik**, Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah, 1st ed, Beirut – Lebanon, 1419AH – 1998.
- Dayrih, al-Mukhtār Aḥmad. **Dirāsah fī al-Naḥw al-Kūfī**, Dār Qutaybah / Beirut, 1411 AH.
- Fāḍil Muṣṭafā al-Sāqī, **Aqsām al-Kalām al-‘Arabī min Ḥaythu al-Shakl wa-al-Waḥḍah**, forward by: Tammām Ḥassān, Egypt, Cairo, 1397 AH / 1977.
- Ḥakamī, Dr. Nawwāf ibn Aḥmad, **al-Naḥw Baina Ibn Hishām wa-Abī al-Baqā’ al-‘Ukbarī**, Dār Jamāl al-‘Ilmiyyah, Jeddah, 2019.
- Ibn Abī al-Rabī‘ ‘Ubaidallāh bin Aḥmad al-Qurashī al-Sabtī, **Al-Baṣīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī**, investigated by: Dr. ‘Iyād bin ‘Eid al-Thubaitī, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed., 1407AH – 1986.
- Ibn Abī al-Rabī‘, ‘Ubayd Allāh ibn Abī Ja‘far, **al-Mulakhkhaṣ fī Ḍabṭ Qawānīn al-‘Arabīyah**, investigation and study by: Dr. ‘Alī ibn Sulṭān al-Ḥakamī, 1st ed., 1405 AH - 1985.
- Ibn al-Hā’im, Aḥmad ibn Muḥammad. **al-Tibyān fī Tafsīr Gharīb al-Qur’ān**, investigated by: Dr. Ḍāḥī ‘Abd al-Bāqī Muḥammad, Dār al-Gharb al-Islāmī – Beirut, 1st ed., 1423 AH.
- Ibn al-Ḥājib, Jamāl al-Dīn ibn ‘Uthmān ibn ‘Umar, **al-Kāfiyah fī ‘Ilm al-Naḥw**, investigated by: Dr. Ṣāliḥ ‘Abd al-‘Azīm al-Shā‘ir, Maktabat al-Ādāb – Cairo, 1st ed., 2010.
- ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. **Tawjih al-Luma’, Sharḥ Kitāb al-Luma’ li-Abī al-Faṭḥ Ibn Jinnī**, study and

- investigation: Prof. Fāyiz Zakī Muḥammad Diyāb, Dār al-Salām, 1st ed., 1423 AH-2002.
- Ibn al-Khashshāb, ‘Abdullāh ibn Aḥmad, **Al-Murtajal**, investigation and study by: ‘Alī Ḥaydar, Dimashq 1392 AH – 1972.
- Ibn al-Nadīm, Muḥammad ibn Ishāq, **al-Fihrist**, investigated by: Ibrāhīm Ramaḍān, Dār al-Ma‘rifah Beirut – Lebanon, 2nd ed., 1417 AH-1997.
- Ibn al-Nāẓim, Badr al-Dīn ibn ibn Mālik, **Sharḥ Ibn al-Nāẓim ‘alā Alfīyat Ibn Mālik**, investigated by: Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Beirut Lebanon, 2nd ed., 2010.
- Ibn al-Nāẓim, Badr al-Dīn ibn Mālik, **Sharḥ Ibn al-Nāẓim ‘alā Alfīyat Ibn Mālik**, investigated by: Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Beirut Lebanon, 2nd ed., 2010.
- Ibn ‘Aqīl, ‘Abdullāh ibn ‘Abd al-Raḥmān, **Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alā Alfīyat Ibn Mālik**, investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Dār al-Turāth-Cairo, Dār Miṣr, Sa‘īd Jawdah al-Sahhār wa-Shurakāh, 20th ed., 1400 AH-1980.
- Ibn ‘Aqīl, Bahā’ al-Dīn, **al-Musā‘id ‘alā Tas’hīl al-Fawā‘id**, investigation and commentary of: Dr. Muḥammad Kāmil Barakāt, umm al-Qura university, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1st ed., 1402 AH - 1982.
- Ibn ‘Atīyyah, ‘Abd al-Ḥaqq ibn Ghālīb ibn ‘Abd al-Raḥmān **al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-‘Azīz**, investigated by: ‘Abd al-Salām ‘Abd al-Shāfi Muḥammad, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah – Beirut, 1st ed., 1422 AH.
- Ibn Bābshādh, Ṭāhīr ibn Aḥmad, **Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥsibah**, investigated by: Khālīd ‘Abd al-Karīm, 1st ed., al-Maktabah al-‘Aṣriyah, Kuwait, 1977.
- Ibn Fāris, Aḥmad, **Mu‘jam Maqāyīs al-Lughah**, investigated by: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, 1399 AH - 1979.
- Ibn Hishām al-Anṣārī, **Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-A‘arīb**, investigated by: Dr. Māzin Mubārak, and Muḥammad ‘Alī Hamad Allāh, Dār al-Fikr / Damascus, 6th ed., 1985.
- Ibn Hishām al-Anṣārī, **Sharḥ al-Lumḥah al-Badrīyah fī ‘Ilm al-lughah al-‘Arabīyah**, investigated by: Hādī Nahr, Dār al-Yazūrī al-‘Ilmiyah, Jordan, Amman.
- Ibn Hishām al-Anṣārī, **Sharḥ Shudhūr al-Dhahab fī Ma‘rifat Kalām al-‘Arab**, Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-‘Aṣriyah, Šīdā, Beirut, 2006 – 1427 AH.

- Ibn Hishām al-Anṣārī, **Ḥāshiyatāni min Ḥawāshī Ibn Hishām ‘alā Alfiyyah Ibn Mālīk**, Dirāstan wa Taḥqīqan, investigated by: Jābir ibn ‘Abdillāh ibn Surayyi‘ al-Surayyi‘. A PhD Thesis, Department of Linguistics - College of Arabic Language - Islamic University of Medina, supervised by: Dr. Ibrāhīm ibn Ṣālīh al-‘Awfi, 1439-1440 H.
- Ibn Hishām, **Talkhīṣ al-Shawāhid wa-Talkhīṣ al-Fawā’id**, investigated by: Dr. ‘Abbās al-Ṣālīhī, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1406 AH.
- ibn Iyyāz al-Baghdādī, al-Ḥusayn ibn Badr, **al-Maḥṣūl fī Sharḥ al-Fuṣūl, (Sharḥ Fuṣūl Ibn Mu‘ṭī fī al-Naḥw)**, investigated by: Dr. Sharīf ‘Abd al-Karīm al-Najjār, Dār ‘Ammār, 1st ed., 1431 AH - 2010.
- Ibn Iyyāz, **Sharḥ al-Ta‘rīf be-Darūrī al-Taṣrīf**, investigation, commentary, study and introduction by: Prof. Hādī Nahr – Prof. Hilāl Nājī al-Muḥāmī, Dār al-Fikr – Jordan, 1st ed., 1422 AH.
- Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān ibn Jinnī, **al-Munṣif li-Ibn Jinnī Sharḥ Kitāb al-Taṣrīf li Abī ‘Uthmān al-Māzinī**, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-Qadīm, 1373 AH.
- ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān, **Al-Luma‘ fī al-‘Arabīyah**, investigated by: Ḥāmid Mu‘min, ‘Ālam al-Kutub, Maktabat al-Naḥḍah al-‘Arabīyah, 2nd ed., 1405 AH 1985.
- Ibn Jinnī, Abu Al-Faṭḥ ‘Uthman. **Al-Khaṣā’is**, Investigated by: ‘Abd Al-Ḥakīm bin Muhammad. (al-Maktabat al-Waqfiyyah).
- Ibn Khillikān, Abū al-‘Abbās Shams al-Dīn, **Wafayāt alA‘yān wa Anbā’ Abnā’ al-Zamān**, investigated by: Iḥsān ‘Abbās, Dār Ṣādir, Beirut.
- Ibn Maḍā’, Aḥmad ibn ‘Abd al-Raḥmān, **Al-Radd ‘alā al-Nuḥāh**, study and investigation: Dr. Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā, Dār al-I’tisām, 1st ed., 1399 AH-1979.
- Ibn Malik, Muhammad bin ‘Abdillah, **Sharḥ al-Tashil**, Investigated by: Dr. ‘Abd al-Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad al-Makhtoun. Hijr for printing and publication, 1st ed, 1410 AH – 1990).
- Ibn Mālīk, Muḥammad ibn ‘Abdillāh, **Ījāz al-Ta‘rīf fī ‘Ilm al-Taṣrīf**, investigated by: Muḥammad al-Mahdī ‘Abd al-Ḥayy ‘Ammār Ṣālīm, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 1422 AH / 2002.
- Ibn Mālīk, Muḥammad ibn ‘Abdillāh, **Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah**, investigated by: ‘Abd al-Mun‘im Aḥmad Harīdī, Jāmi‘at Umm

- Al-Qura University Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1st edition.
- Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abdillāh. **Tashīl al-Fawā'id wa-Takmīl al-Maqāsid**, investigated by: Muḥammad Kāmil Barakāt, Dār al-Kātib al-‘Arabī 1387 AH - 1967.
- Ibn Manzūr, Muḥammad ibn Mukarram, **Lisān al-‘Arab**, Dār Ṣādir – Beirut, 3rd ed., - 1414 AH.
- ibn Qutaybah, ‘Abdillāh ibn Muslim. **Ta'wīl Mushkil al-Qur'ān**, investigated by: Ibrāhīm Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut – Lebanon.
- Ibn Qutaybah, ‘Abdillāh ibn Muslim, **al-Ma‘ānī al-Kabīr fī Abyāt al-Ma‘ānī**, investigation of the orientalist Dr. Salim al-Karnkoy (D. 1373 AH), ‘Abd al-Raḥmān ibn Yaḥyá ibn ‘Alī al-Yamānī (1313-1386 AH), Maṭba‘at Dā’irat al-Ma‘ārif al-‘Uthmānīyah - Hyderabad, Deccan, India, 1st ed., 1368 AH, 1949.
- Ibn Qutaybah, ‘Abdullāh ibn Muslim, **Talqīn al-Muta'allim min al-Naḥw**, investigation and study Muḥammad Salāmah Allāh Muḥammad, a thesis submitted to obtain a master's degree, from Umm Al-Qura University, supervised by: Dr. Yūsuf ‘Abd al-Raḥmān al-Ḍab‘, 1406 AH / 1986.
- Ibn Sa’dān al-Kūfī, **Mukhtaṣar al-Naḥw**, study and investigation by: Dr. Ḥusain Aḥmad Bū ‘Abbās, Kuwait university, Annals of Literature and Social Sciences, Twenty-sixth Annual, 2005.
- Ibn Shuqayr, Aḥmad ibn al-Ḥasan, **al-Muḥallā (Wujūh al-Naṣb)**, investigated by: Dr. Fā’iz Fāris, Mu’assasat al-Risālah, Dār al-Amal, 1st ed., 1408 AH - 1987.
- Ibn Sīdah, al-Ḥasan ‘Alī ibn Ismā‘īl, **Al-Mukhaṣṣ**, investigated by: Khalīl Ibrāhīm Jaffāl, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī – Beirut, 1st ed., 1417 AH - 1996.
- ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī ibn Mu’min al-Ishbīlī, **Sharḥ Jumal al-Zajjājī**, Introduction and footnotes: Fawwāz al-Sha‘ār, supervised by: Dr. Imīl Badī‘ Ya‘qūb, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1998.
- Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī ibn Mu’min, **al-Mumti‘ al-Kabīr fī al-Taṣrīf**, investigated by: Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah, Maktabat Lebanon, 1st ed., 1996.
- Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī ibn Mu’min, **al-Muqarrab**, investigated by: Aḥmad ‘Abd al-Sattār al-Jawārī, and ‘Abdullāh al-Jabūrī, Maṭba‘at al-‘Ānī, Baghdad, 1st ed., 1392 AH - 1972.

- Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī ibn Mu‘min, **Ḍarā’ir al-Shi‘r**, investigated by: al-Sayyid Ibrāhīm Muḥammad, Dār al-Andalus, 1st ed., 1980.
- Ibn Ya‘īsh, Ya‘īsh Ibn Ali, **Sharh al-Mufaṣṣal**, introduced by: Imil Badī‘ Ya‘qūb, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1422 AH – 2001.
- Jamāl al-Dīn bin ‘Alī bin Yūsuf al-Qafaṭī. **Inbāh al-Ruwāt ‘alā Anbā al-Nuḥāt**, investigated by: Muḥammad Abi al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktabat al-‘Aṣriyyah, Sida – Beirut, 1st ed., 1424 AH.
- Muḥammad al-Amīn ibn Muḥammad al-Mukhtār ibn ‘Abd al-Qādir al-Jakanī al-Shinqīṭī. **Aḍwā’ al-Bayān fī Ḍḍāḥ al-Qur’ān be-al-Qur’ān**, (died: 1393 AH), Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ Beirut – Lebanon, 1415 AH-1995.
- Muḥammad ibn ‘Abdillāh, Ibn Mālīk al-Ṭā’ī al-Jayyānī, Abī ‘Abdillāh, Jamāl al-Dīn (died 672 AH), **Alfiyat Ibn Mālīk**, Dār al-Ta‘āwun.
- Nāẓir al-Jaish, Muḥibb al-Dīn Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad. **Tamhīd al-Qawā’id be-Sharḥ Tashīl al-Fawā’id**, Study and investigation by: a group of professors, for printing, publishing, Dār al-Salām for printing, distribution and translation, 1st ed., 1428 AH-2007.
- Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qunbur, **Kitāb Sībawayh**, investigation and commentary by: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 4th ed., 1425AH - 2004.
- Tammām Ḥassān ‘Umar, **al-Lughah al-‘Arabiyyah Ma’nāhā wa Mabnāhā**, ‘Ālam al-Kutub, 5th ed., 1427 AH-2006.
- Tha‘lab, Aḥmad ibn Yaḥyá, **Majālis Tha‘lab**, commentary and investigation by: ‘Abd al-Salām Hārūn, Dār al-Ma‘ārif in Egypt.
- Yūsuf Ibn Hishām, ‘Abdullāh ibn Sharḥ, **Qaṭr al-Nadā wa-Ballu al-Ṣadā**, investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, Cairo, 11th ed., 1383 AH.
- Zamakhsharī, Fakhr al-Dīn Abū al-Qāsim, **Al-Mufaṣṣal fī Ṣan‘at al-I‘rāb**, investigated by: Dr. ‘Alī Bū Mulḥim, Maktabat al-Hilāl, Beirut, 1st ed., 1993.